الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة:

دور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية (كوفيد 19)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون إداري

من إعداد :

*إكرام عطية

*فاطمة الزهراء زرزور

تحت إشراف الأستاذ:

* بوبكر خلف

لجنة المناقشة:

كمرشو الهاشمي	أستاذ محاضر ب	رئيسا
خلف بوبكر	أستاذ	مشرفا ومقررا
حراش أحلام	أستاذة محاضرة ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

قال الله تعالى

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ

وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ

فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ "

سورة التوبة، الآية رقم

.105

إهـــــداء

أهـــــداء

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرة " أمي الغالية " أبقاها الله لي ذخرا.

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي " أبي الحبيب " أطال الله في عمره.

إلى إخوتي وجميع أصدقائي، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي، وأولهم أستاذي ومشرفي "خلف بوبكر" كذلك أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة جزاكم الله كل خير.

إكرام عطية.

إهـــــداء

أهـــــداء

إلى من كانت عونا وسندا لي طيلة حياتي للمضي قدما وبلوغي ما أنا عليه الآن

" أمي الغالية " أدامها الله.

إلى من تغمده الله وهو تحت الثراء وأسكنه فسيح جنانه " والدي الحبيب " رحمة الله عليه.

إلى إخوتي سندي، وإلى صديقتي ورفيقتي في إنجاز المذكرة إكرام عطية، وإلى كل من قدم لي الدعم ولو من بعيد لإتمام هذا العمل.

إلى كافة الأساتذة الكرام الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي والذين لهم عليا الفضل الكثير في وصولي لهذه المرتبة من العلم، وأختص بالذكر أستاذي " خلف بوبكر " حفظه الله وأعضاء اللجنة المناقشة الأفاضل.

فاطمة الزهراء زرزور.

شكر وعرفان

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فالشكر الأول والدائم لله سبحانه وتعالى، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا على توفيقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، فنسألك يا الله سبحانك أن يكون خالصا لوجهك الكريم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المحترم " خلف بوبكر " الذي أشرف على مذكرتنا ولم يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوننا في إتمام هذه المذكرة، فقد كان نعم المشرف والموجه فجزاه الله عنا كل الخير.

ولا ننسى الأستاذ " جابر صالح " الذي قام بتوجيهنا بمجموعة من نصائحه الثمينة، حفظه الله ورعاه وكذلك كل أعضاء اللجنة الموقرة.

وأخيرا فان حوت هذه المذكرة في طياتها ايجابيات فهي منسوبة لجميع من سعى وأعان في انجازها على هذه الشاكلة

فاطمة الزهراء زرزور، إكرام عطية.

قائمة المختصرات:

د ط	دون طبعة
د د ن	دون دار النشر
د ب ن	دون بلد النشر
ص	الصفحة
ص ص	صفحة صفحة
ح ع أ	الحرب العالمية الأولى
ح ع ث	الحرب العالمية الثانية
ط 1	الطبعة 1
ج ك	جائحة كورونا

مقدمـــة

مـقــدمـــــة:

سعت الدول لتطوير نفسها في الميادين الاقتصادية والإجتماعية والسياسية منذ الثورة الصناعية، وما نتج عنها ظهور أفكار إشتراكية، وترتب عنها اتساع ميدان نشاط الإدارة بقصد تحقيق المصلحة في شتى المجالات، فهذه الأخيرة تمارس نشاطاتها متمتعة بامتيازات السلطة العامة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة من الإدارة وأيضا تحقيق مبدأ المشروعية على اعتبار أن الدولة دولة قانون، فالإدارة تمارس سلطتها وصلاحياتها في ظل الظروف العادية، وتطبق في ذلك قواعد المشروعية العادية بغية تقديم الخدمات العامة و الحفاظ على النظام العام وسير المرفق العام بانتظام، ولكن عقب التقدم العلمي وانتشار شبكة الأنترنت برزت تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية، فتراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية وسلكت نمطا جديدا يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي وذلك لإعادة صياغة الإدارة وأعمالها العمومية وجعلها قائمة على إمكانيات الأنترنت وشبكات الأعمال، وبالتالي التحول نحو الإدارة الإلكترونية كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل الآني واختراق الحدود، ولقد أفرز هذا التحول توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية، والتي من بينها الخدمة العمومية الإلكترونية، حيث كانت هناك جملة من المبادرات قدمتها حكومات دول عديدة توجت بنجاح كبير في الكثير من المناطق، وعرفت تحديات وصعوبات في دول أخرى، لذلك نرى أن الإدارة تتسم بالمرونة وليس لها شكل ثابت، أي أنها تتغير بتغير الظروف المحيطة بها مثل الظروف الاستثنائية، وباعتبار أن العالم معرض بشكل دائم لفترات عصيبة كالحروب والكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والأوبئة ...إلخ فهذه الظروف الاستثنائية تسبب خطرا على النظام العام، وكذلك عرقلة المصلحة العامة التي هي هدف من أهداف الإدارة، فعند وقوعها تعجز الإدارة عن مواجهتها مما يؤدي إلى توسيع صلاحيات الإدارة والتحرر من القواعد العادية بالشكل الذي يحمي مصالح الدولة، وهذا لا يعني الهروب من مبدأ المشروعية بصفة مطلقة بل إن وجدت مثل هذه الظروف قد تؤدى إلى حلول المشروعية الاستثنائية الخاصة

مقدمـــة

محل المشروعية العادية، ومن أهم الظروف الاستثنائية التي ضربت العالم حديثا والتي كان مصدرها الأوبئة التي تهلك البشرية هو "وباء كورونا " الذي يعتبر أشد الأوبئة خطراً من التي سبقت كالطاعون والكوليرا وكذلك فيروس السارس، ففيروس كورونا المستجد ظهر نهاية سنة 2019 في الصين ثم امتد بسرعة إلى كافة أقطار الكرة الأرضية وطرح الآلاف من الضحايا في جميع بلدان العالم وذلك لما يتميز به هذا الفيروس عن غيره من الفيروسات السابقة، إذ يتميز بسرعة الانتشار وعدم وضوح أعراضه عند الإصابة، لذلك اعتبرته جل الدول ظرف استثنائي يستدعي التدخل الفوري، مما أدى إلى إعلان عن حالة الطوارئ ووضع تدابير وقائية من بينها التباعد الاجتماعي والحجر الصحي.

والجزائر حالها كحال باقي الدول التي اجتاحها فيروس كورونا وضعت خطة للخروج من هذه الأزمة بأقل ضرر ممكن، وذلك بوضع التدابير الوقائية وتعليق خدمة بعض المؤسسات من بينها الدراسة والعديد من الأنشطة الأخرى، كما أنه تم تحويل العديد من الخدمات الإدارية إلى الإدارة الإلكترونية تحت شعار "الخدمة عن بعد " لاجتناب التقارب الاجتماعي وعدم تعطيل الأفراد في أداء مهامهم وأشغالهم تحت اسم الإجراء الوقائي " الحجر المنزلي"، فالإدارة الإلكترونية لعبت دوراً أساسيا في ظل جائحة كورونا وتتجلى أهم خدماتها في التعليم الذي تم توقيفه بسبب انتشار فيروس كورونا وتعويضه بالتعليم الإلكتروني باسم "التعليم عن بعد"، كما أنه ليست الجزائر وحدها من انتهجت هذه الخطة فكل الدول التي تعرضت لجائحة كورونا سارت نفس مسراها.

لهذا نرى أن دور الإدارة الإلكترونية برز في ظل الظروف الاستثنائية ألا وهي جائحة كورونا بشكل واضح وتجلى تطبيقها في التعليم عن بعد والخدمات الإلكترونية.

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من الموضوع، لاسيما بعد التطور التكنولوجي الواضح في العالم من كون التحول نحو الخدمة الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات الإدارية، وتحسينها، والنهوض بجهودها وتأثير الظروف الاستثنائية، وكل ذلك عبر الإدارة الإلكترونية ودورها الفعال.

وبالتالي تتجلى أهمية الموضوع في العناصر التالية:

- موضوع الإدارة الإلكترونية الذي ظهر مع العقد الأخير من القرن العشرين.
- ندرة الدراسات حول دور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية، وخاصة بظهور جائحة كورونا.
- الموضوع يكتسيه الغموض وعدم الوضوح لدى العديد من الدارسين لذلك تكمن الأهمية في توضيح وتبيين محتوى الموضوع وتأثيراته على الخدمة الإدارية.

أهداف الدراسة : نحاول من موضوع الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف وإزالة الغموض حول تعريف الإدارة الإلكترونية وتبيين دورها وتأثير الظروف الاستثنائية عليها.
- الوصول إلى نجاعة الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات خلال جائحة كورونا، وذلك بتطبيق التعليم عن بعد.
- التعرف على استراتيجيات الخدمات الإلكترونية العامة، وكيف أثرت على التعليم عن بعد، من خلال التجربة الجزائرية والمغربية.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

- إعطاء للموضوع قيمة علمية مضافة.
- الموضوع يتميز بالجدة والأصالة ولم يدرس من قبل.
- يتسم بمحدودية الدراسة، والأبحاث التي تدرس هذا الموضوع قليلة، مما يفتح للباحثين مجالا لدراسة الموضوع من عدة جوانب.

المبررات الشخصية :

- اهتمامنا الشخصي بالموضوع هو الإدارة وتطويرها وإدخال التكنولوجيا فيها لكيلا تتقيد بالشكل التقليدي المتعارف عليه وتتلأم مع أي ظرف استثنائي.

- قناعتنا الشخصية أن أي تطوير أو تحديث داخل الدولة لابد أن يكون موضوعه ومحوره النفع العام والمصالح العامة والتسهيل على المواطن، وهذا ما تنشده الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة خاصة في الظروف الاستثنائية.

صعوبات الدراسة : خلال دراستنا لهذا الموضوع تعقبتنا صعوبات منها

- قلة توافر المصادر والمراجع المتخصصة لحداثة الموضوع.
- ضيق الوقت الممنوح لإعداد المذكرة.
- صعوبة الحصول على وثائق إدارية تخدم الموضوع.
- عدم تعاون بعض من فئات المجتمع معنا على الرغم من أهمية الموضوع المدروس.

الدراسات السابقة: وهي التي كانت أحد المنطلقات الرئيسية لبحثنا، فالدراسة التي أجرتها" بلجيلح شهيناز " بجامعة المسيلة حول الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة كانت غنية بالمعلومات حول جزء من موضوع دراستنا، وأيضا دراسة " دحماني فاطمة " حول استخدام الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الإلكترونية كانت ملة بمجموعة جوانب من موضوعنا.

وكانت مساهمتنا البحثية خاصة في إبراز دور الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد 19 في التعليم عن بعد كبديل مؤقت للتعليم التقليدي المتعارف عليه.

وما محاولتنا هذه إلا عن قناعة بأن الاستفادة من تجارب الآخرين قد تمكننا من التغلب على بعض العقبات التي قد تحولنا بينا وبين دراسة موضوع الإدارة الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

من خلال الطرح المسبق تتبلور بين أيدينا الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور الإدارة الإلكترونية، وما مدى تأثير الظروف الاستثنائية عليها خاصة جائحة كورونا؟

وللإحاطة بالموضوع محل الدراسة تتفرع هاته الإشكالية لعدة تساؤلات جزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية؟ وفيما تتجلى مظاهرها؟
- ما دور الإدارة الإلكترونية؟ وما مدى نجاحها في ظل الظروف الاستثنائية؟
- ما هو تأثير جائحة كورونا على الإدارة الإلكترونية خاصة التعليم عن بعد؟

المنهج المتبع في الدراسة : حاولنا ضمن دراستنا هاته الاعتماد على" المنهجي الوصفي والتحليلي" أدرجنا هذا المنهجي رغبة في التعرف على دور الإدارة الإلكترونية خاصة في ظل جائحة كورونا بشكل بارز ومعمق يسهل على القارئ استيعابه والاستفادة منه بالإضافة إلى حصد نقاط القوة التي يتمتع بها التعليم عن بعد وتبيان نقاط الضعف مع محاولة إعطاء حلول لها من أجل تحسين واقع استعمالها مستقبلا.

خطة الدراسة: وللإجابة على إشكاليتنا المطروحة آنفا، ارتأينا لتقسيم الموضوع إلى فصلين، ضبطنا أول فصل للحديث حول الإطار التنظيمي لدور الإدارة الإلكترونية والظروف الاستثنائية ضم مبحثين، المبحث الأول يبين مفهوم الإدارة الإلكترونية، ونستكمل الفصل الأول بمبحث ثاني نعرض فيه مفهوم الظروف الاستثنائية، أما في الفصل الثاني فخصصناه للحديث عن الإطار العملي لدور الإدارة الإلكترونية خلال جائحة كورونا وأخذنا التعليم عن بعد كنموذج، حيث نبين ضمن المبحث الأول جائحة كورونا كحالة استثنائية، والمبحث الثاني خصصناه للحديث عن التعليم عن بعد كمظهر للخدمات الإلكترونية، مختتمين هذا الفصل بمحث ثالث تطرقنا فيه لتقييم التعليم عن بعد.

الفصل الأول:

الإطار التنظيمي لدور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية

الفصل الأول: الإطار التنظيمي لدور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية

إن الإدارة هي ذلك التنظيم للقوى البشرية والمادية بغرض تحقيق جملة من الأهداف، وأهم هدف لها هو تحقيق المصلحة العامة، حيث تعتبر الإدارة شخص اعتباري قانوني يخضع إلى مبدأ المشروعية، من مهامها تسهيل وتقديم الخدمات العمومية وتحقيق النفع العام.

ولكي تتمتع الإدارة بمرونة أكثر في أداء عملها، سعت الدولة إلى دمج الحضارة والتي هي التكنولوجيا مع الإدارة وذلك باستخدام شبكات الأنترنت وعقبها جاء ما يعرف بالإدارة الإلكترونية، فأصبحت خدمات الإدارة إلكترونية في تعاملاتها التي كان لها دور كبير في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق النفع العام المرجو.

ولقد برز دور الإدارة الإلكترونية بشكل كبير وخاص في الظروف الاستثنائية المتمثل في الكوارث الطبيعية بأنواعها والأوبئة أيضا مثل فيروس كورونا الذي اجتاح العالم في السنوات الأخيرة ودفع إلى انعزال الناس في منازلهم وتعطيل أعمالهم بما فيها الإدارية.

من خلال هذا المنطلق حول الإدارة الإلكترونية والظروف الاستثنائية، سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التنظيمي لهما، وقمنا بتقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

المبحث الثاني: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى تغيير المفاهيم المتعارف عليها وذلك لحداثته، ومن أجل الانطلاق في دراستنا هذه يجب علينا أولا أن نعرج للتعرف على الإدارة الإلكترونية من الجانب التنظيمي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بها وتمييزها عن غيرها من المفاهيم المشابهة مع ذكر مجموعة من خصائصها، ومن جهة أخرى تبيان تطبيقاتها في العمليات الإدارية ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

لقد شمل التطور العلمي كافة مجالات الحياة، من بينها مجال الخدمات الإدارية، حيث نلاحظ تأثير هذا التطور من خلال استغناء الإدارة عن الطريقة التقليدية في عملها وانتقلت للطريقة الإلكترونية، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب:

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة.

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

مصطلح الإدارة الإلكترونية هو مصطلح حديث النشأة في مجتمعنا وذلك للتطور الكبير الحاصل في كافة مجالات تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما دفع مجموعة من الباحثين إلى البحث في مفهومها بالرغم من عدم توصلهم إلى تعريف دقيق يمكن الاعتماد عليه.

عرف الدكتور سعد غالب إبراهيم الذي انطلاق في تعريفه من التمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها مثل الحكومة الإلكترونية، إذ اعتبر الإدارة الإلكترونية " **منظومة متكاملة وتقنية مفتوحة تشمل جميع الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية، كما يمكن اعتبارها كإجراء إداري متطور يقوم على تسخير الأنترنت لتحقيق الأهداف المرجوة**".[1]

[1] عزوز سعيدة، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر _الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا_، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد08، الجزائر، ديسمبر 2018، ص141.

وعرفت بأنها " **العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للشركات بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها** ".[1]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنه قد تم حصر تعريف الإدارة الإلكترونية في كونها منظومة وإجراء متطور، والارتكاز الأساسي لها على توفر الأنترنت وأغفل الدور الفعال للوسائل التكنولوجية الأخرى.

وقد عرفت أيضا بأنها " **تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية بغية تحسين العملية الإنتاجية وإنجاز العمل بسرعة وأقل التكاليف**".

كما نجد أن الدكتورة " لاتيسيا روو " ترى بأن" **آفاق الإدارة الإلكترونية سوف تصبح كأداة تهدف إلى وضع إدارة فعالة تشبع كل الاحتياجات الصريحة والضمنية لمستعمليها** ".[2]

وعرفها آخرون بأنها " **استخدام تقنية المعلومات في الوزارات والإدارات الحكومية للاتصال بالمواطنين والشركات والأجهزة الحكومية المختلفة من خلال شبكة المعلومات أو أي طريقة تقنية تمكنها من الوصول إلى المواطنين وتقديم الخدمة لهم، وبالتالي فهي تمد ذراعيها لإمكانية الوصول الى أقصى حد يمكن الوصول إليه لتقديم الخدمات بالسرعة والكفاءة المطلوبة** ".[3]

ويمكن القول أنها "**استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات إلكترونيا في أي مكان وزمان مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة والدقة والسرعة في تقديم الخدمات الإدارية** ".[4]

---

[1] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2009، ص43.

[2] عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد02، جامعة أم البواقي، الجزائر، سبتمبر2019، ص1375.

[3] بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية(القاهرة)، 2016، ص25.

[4] سهام رابحي، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة باتنة1، الجزائر، 2019/2018، ص167.

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها "**استخدام الأنترنت والشبكة العالمية لتقديم معلومات وخدمات الإدارة للمواطنين** ".[1]

ويعرفها البنك الدولي بأنها" **مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة** ".[2]

ويرى الأستاذ الدكتور حمدي القبيلات بأن الإدارة الإلكترونية ماهي إلا " **النشاط الذي تمارسه الهيئات الإدارية بالوسائل الإلكترونية، لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة، مستخدمة في ذلك أساليب السلطة العامة للقيام بهذا النشاط** ".[3]

من خلال جملة التعريفات السابقة نلاحظ أنها تدور جميعها حول مفهوم واحد وهو التحول من النظام التقليدي للإدارة إلى النظام الحديث، القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تيسير أداء الإدارات لخدماتها العامة وإنجازها في أسرع وقت وأعلى جودة للخدمة، وبذلك تتغير أساليب تقديم تلك الخدمات من شكلها الروتيني المألوف الذي يقوم على المعاملات الورقية إلى أشكال جديدة إلكترونية بواسطة الحاسب الآلي عبر شبكة الأنترنت وشبكات الاتصال .

ثانيا: تمييز الإدارة الإلكترونية عن بعض المصطلحات المشابهة لها

مما سبق ذكره ومن خلال ما أشار إليه الدكتور سعد غالب إبراهيم الذي انطلاق في تعريفه من التمييز بين الإدارة الإلكترونية والمصطلحات المشابهة لها، يمكننا أن نلاحظ تشابه بيها وبين:

[1] شهرزاد مناصر، عبد العالي حاحة، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، أفريل2019، الجزائر، ص1202.

[2] بلجيلح شهيناز، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013/2012، ص9.

[3] حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان(الأردن)، 2014، ص26.

1/ التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني):

هو عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته بدلا من انتقاله إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمواد التعليمية للمتعلم عبر وسائط تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيدا عن المعلم، وتستعمل التكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه، اذ هو ما إلا تفاعلات تعليمية يكون فيها المعلم والمتعلم منفصلين عن بعضهما زمنيا أو مكانيا أو كلاهما معا.[1]

ولقد عرفه "هولمبرج" بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يغطي مختلف صور الدراسة في كافة المستويات التعليمية التي لا تخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين في قاعات الدراسة، بمعنى هناك انفصال بين المعلم والمتعلم في كافة صور التعليم عن بعد، ويحدد ذلك التنظيم مكانة الوسائط التقنية في هذه العملية ودورها في تحقيق الاتصال بين المعلم والمتعلم دون الالتقاء وجها لوجه، خلال مدة معينة من التعليم.[2]

2/ الحكومة الإلكترونية:

لقد عرفتها المنظمة العربية للتنمية بأنها استخدام المعلومات والأنترنت للوصول إلى استخدام أمثل للموارد الحكومية وضمان توفير خدمات حكومية مميزة للمواطنين في مختلف المستويات الحكومية، والبعض الآخر يرى أنها تعنى استخدام الجهاز الإداري في الدولة (السلطة التنفيذية) للتقنية الإلكترونية في أدائها ونشاطها ولا يمكن أن يشمل عمل السلطة التشريعية والقضائية، وتعني أيضا

[1] حمد بن سيف الهمامي، حجازي إبراهيم، التعليم عن بعد مفهوم أدواته استراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بيروت، 2020، ص14.

[2] أحمد عزوز، التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة الجزائرية كنموذج، الجزائر، الملتقى الدولي الجزء 1، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري بتيزي وزوو، الجزائر، 2017، ص29.

أن نجعل جميع الإدارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم خدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر وإلكتروني ومفهوم الحكومة الإلكترونية أشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية.[1]

3/ الأعمال الإلكترونية:

أول من استعمل هذا المصطلح هي شركة IBMعام1997 حيث عرفتها بأنها "مدخلا متكاملا ومرنا لتوزيع قيمة أنشطة الأعمال الجوهرية المميزة من خلال ربط نظم المعلومات بالعمليات وأنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة بسيطة ومرنة وباستخدام تكنولوجيا الأنترنت والشبكات. [2]

4/ البنوك الإلكترونية:

تتميز هذه الخدمات بالسرعة، والمحافظة على سرية البيانات الخاصة بالعميل وتعمل هذه البنوك طوال 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع وتتميز بإنجاز الأعمال بدون مساعدة وفي سرية تامة وأمان وتقديم خدمات مستحدثة في أقل وقت.[3]

5/ الصحة الإلكترونية:

تعمل هذه الأخيرة على تقليل أوقات الانتظار للمريض وتسهيل التعامل مع الأطباء أو جهات الإدارة الطبية، كما تقوم بتوفير بعض الخدمات الخاصة بالأدوية الدقيقة التي يصعب الحصول عليها عن طريق التسويق الإلكتروني لمنتجات جديدة طبية وعلاجية وإرشادات صحية حديثة، ويمكن أيضا من خلالها متابعة نتائج الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية والمعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر شبكة الأنترنت.[4]

---

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2008، ص33.

[2] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015، ص28.

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص26.

[4] عمر أحمد أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم، هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص68 69.

الفرع الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونية

أولا: مبادئ الإدارة الإلكترونية

يرى الأستاذ الدكتور عمار بوحوش أن مبادئ الإدارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

1/ تقديم أحسن الخدمات للمواطنين من خلال خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات.

2/التركيز على النتائج من خلال تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع.

3/سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع.

4/تخفيض التكاليف، أي تعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدى إلى انخفاضها.

5/التغير المستمر وهو مبدأ أساسي بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين ما هو موجود.[1]

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتسم الإدارة الإلكترونية ما يمكن اعتباره مميزات أو مجموعة من الخصائص، نتولى التعرض إليها فيما يلي:

1/إدارة بلا ورق كونها تعتمد على نظم المتابعة الإلكترونية.

2/إدارة بلا زمان وبلا مكان أي لا يوجد لها مقر محدد، وتتجاوز حدود الزمان ولا تتقيد به.

3/إدارة تعتمد على نظم متطورة أي تقوم على أساس العلم والمعرفة.[2]

ونجد في مراجع أخرى بالإضافة إلى هذه الخصائص خصائص أخرى:

[1] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص ص15 16.

[2] إسماعيل فريجات، آليات تطور الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص تنظيم إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر،2020/2019، ص331.

4/مرونة الأداء وتبسيط الاجراءات مع زيادة الاتقان.

5/تيسير التكاليف لكون هذا التطور لا يحتاج الى يد عاملة كبيرة وبالتالي إنفاق أقل.

6/تحقيق الشفافية لكون هذا التحول ينقلنا مباشرة الى الرقابة .

7/الحفاظ على السرية والخصوصية من خلال حجب معلومات العملاء.[1]

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية

وتتجلى خاصة في الأهداف التالية:

أولا: الأهداف العملية

1/إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.

2/تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها .

3/تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.

4/تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

5/زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة وإدارة كافة الموارد.

6/توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.[2]

وفي مراجع أخرى أشارت إلى أن الأهداف العامة للإدارة الإلكترونية يمكن حصرها فيما يلي

ثانيا: الأهداف التجريدية

1/تقديم خدمات جديدة كمحاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي أثناء عمله.

[1] بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2018/2017، ص ص75 76.

[2] فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص ص220 221.

2/التقليل من البيروقراطية وذلك من خلال اختصار مراحل انجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في انجاز طلبات ومصالح الجمهور.

3/تسهيل المعاملات لعملائها من خلال وجود أسلوب موحد للتعامل مع كل العملاء.

4/الشفافية مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك لبث الطمأنينة في نفوس المواطنين.[1]

الفرع الرابع: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية

ويمكن ذكر أهمها:

أولا: تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة بها.

ثانيا: توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية .

ثالثا: التحولات الديمقراطية والسيطرة الإدارية .

رابعا: تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل.

خامسا: حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي مع تقديم خدمات جديدة ومتطورة.

سادسا: التسويق يصاحبه مساهمة المواطنين ودعم الشفافية.[2]

الفرع الخامس: وظائف الإدارة الإلكترونية

وتتمثل فيما يلي:

أولا: التخطيط الإلكتروني:

[1] غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، الجزائر، جانفي 2016، ص ص179 180.

[2] حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2007، ص ص12 13.

يعرف التخطيط بأنه الوظيفة الإدارية التي تحدد أهداف المنشأة العامة والأهداف التفصيلية للإدارة، ثم إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها، كما أنها عملية ذهنية يقوم بها المديرون بالاعتماد على تفكيرهم الخلاق من خلالها يتم بلورة الحقائق والمعلومات المتاحة عن موقف معين.

ثانيا: التنظيم الإلكتروني:

هو عملية إدارية تهتم بتحديد المهام والمسؤوليات وتوزيع الصلاحيات على الأفراد وتخصيص الموارد، وكذا التنسيق بين الأنشطة والأقسام من أجل إنجاز الأعمال بشكل فعال.[1]

ويعرف أيضا بأنه ترتيب الأنشطة بطريقة تساهم في تحقيق أهداف المنظمة وهو الذي يعطي لها شخصيتها وميزتها الإدارية ويظهر ذلك من خلال المكونات الأساسية له وهي الهيكل التنظيمي والتقسيم الإداري، سلسلة الأوامر، الرسمية، المركزية واللامركزية.[2]

ثالثا: القيادة الإلكترونية:

هي عمل متعدد الوظائف يلزم الأخرين بإنجازه بغية تحقيق رؤية واضحة ومفهومة من خلال التأثير في الثقافة التنظيمية وتخصيص الموارد والتوجيه لتحقيق حالة من الانسجام في إطار بيئة محلية وعالمية بالغة التعقيد والتأكد من تشخيص الفرص والتهديدات.

رابعا: الرقابة الإلكترونية:

هي عملية متابعة الأداء وتعديل الأنشطة التنظيمية بما يتفق مع إنجاز أهداف عملية مخططة وموجه لمتابعة الأعمال للتأكد من أنها تسير وفقا للخطة الموضوعة والعمل على اكتشاف الأخطاء وإصلاح الانحرافات وتقويمها.[3]

---

[1] بوشفيرات رضوان، بوعبد الله علي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية: دراسة حالة بلدية الشقفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018/2017، ص ص30 31.

[2] نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص ص244 245.

[3] عمر أحمد أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم، هشام محمد بيومي، المرجع السابق، ص ص368 377.

المطلب الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية

توجد تجارب رائدة وناجحة في تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية في بعض البلدان، وإذا كان من المستحيل دراسة وشرح هذه التجارب بصورة مفصلة فان من المفيد حقا تقديم عرض موجز لها، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

لقد كان للجزائر دورا في تجربة الإدارة الإلكترونية كباقي الدول، إلا أنها لازالت في الخطوات الأولى في بناء الإدارة الإلكترونية، حيث هناك العديد من المواقع التي تخص بعض معاملاتها الإدارية، وسنخص بذكر بعض منها التي لاحظنا أن لوجودها تأثير على بعض القطاعات العمومة من خلال القضاء على الروتين وتبسيط الإجراءات مثل:

أولا: قطاع البريد والاتصالات

تماشيا مع التطور المحيط بمؤسسة بريد الجزائر، اتجهت سياسة هذه الدولة إلى الاعتماد على نموذج الخدمات التي تكفل احترام حقوق المواطنين وتكسب ثقتهم بالمؤسسة، وموازاة مع محاولة عصرنة القطاع تم ادراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل يكرس أفضل النتائج، وبالتالي تكرس التأسيس لنظام الخدمات الالكترونية التي تبذلها المؤسسة.[1] حيث أدى هذا التطور لتسهيل المعاملات التي تتم على مستوي هذا القطاع، كالمعاملات المالية من دفع الحوالات وتسهيل النظر في الحسابات البريدية الجارية تخفيفا من الضغط على عملاء القطاع، وكنموذج لذلك بطاقة السحب المغناطيسية (la carte ccp) وهي الخطوة الأهم في التحول للخدمة العامة الإلكترونية بالمؤسسة، حيث تم تسهيل العملية للمواطنين للاستفادة المباشرة من الرصيد المالي

[1] عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص94.

من كل نقاط الوطن وفي أي وقت، وهذا ما أكدته وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال لدى تدخلها تفتيش المنشئات تابعة لقطاعها بولاية وهران.[1]

ثانيا: على مستوى البلديات والدوائر

لقد طال نظام الإدارة الإلكترونية أيضا البلديات والدوائر، حيث ساهمة هذه الفكرة في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن في عدة معاملات منها:

1/جواز السفر البيو متري

يعد وثيقة هوية وسفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا يحتوي بصفة خاصة على صورة رقمية وشريحة إلكترونية مطابقة للمعايير المعتمدة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، ويعتبر الانتقال من استعمال جوازات السفر العادية إلى استعمال جوازات السفر البيو مترية نقلة نوعية من شأنها أن تحقق تقليصا كبيرا في أوقات إنجاز المعاملات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[2]

2 /بطاقة التعريف البيو مترية

لقد أصدرت وزارة الداخلية القرار المؤرخ في أول صفر1433 الموافق ل 26 ديسمبر2012على مستوى 45 دائرة بعواصم الولاية بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة، حيث أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية والتي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات والدوائر، وأيضا القرار الذي يضبط القائمة الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية، والجديد فيه أنه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع الوزارة على الإنترنت وإرسالها بالبريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكتروني.[3]

---

[1] غنية نزلي، المرجع السابق، ص ص185 186.

[2] محمد العيد بالهادف، الرقمنة الإدارية لتعزيز الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2019/2018، ص40.

[3] منوار بسمة مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية امشدالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محند أولحاج لبويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018/2017، ص 57.

وفعلا لقد جرى تعميم هذه البطاقة على كل ربوع الوطن.

3 /بطاقة ترقيم المركبات

بموجب التعليمة الوزارية رقم 2015/1507 التي ألزمت توفير تجهيزات الإعلام الآلي والعتاد الضروري وتعيين الأعوان المكلفين بإصدار بطاقة ترقيم المركبات، تم تحويل هاته العملية في أواخر ديسمبر 2015 على مستوي البلديات بعد أن كان على مستوي الدوائر والولايات، وبذلك تقرب هذا الاجراء أيضا الى المواطن دون عناء التنقل إلى المستويات الإدارية الأعلى آلي يتعلق بترقيم المركبات ضمن انجازات سنة2014.[1]

الفرع الثاني: الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

إن تجربة هذه الأخيرة في مجال حوسبة المهام قديمة جدا منذ اختراع الحاسوب لديها حيث بدأت بحوسبة النشاطات البسيطة إلى أن وصلت إلى إقامة إدارات إلكترونية موحدة متكاملة لإدارة الدولة الأمريكية، بحيث جعلت الخدمة متوفرة للمواطن الأمريكي وإلى الإدارات الحكومية فيما بينها وإلى القطاع الخاص على مدار الساعة وفي متناول اليد من خلال الأنترنت والمراكز والأكشاك الخاصة لهذه الإدارات، حيث تسعى إلى تقديم الخدمات مباشرة للمواطن والابتعاد عن الاجراءات المعقدة و اعتماد اللامركزية في إنجاز المعاملات وتقليل كلفة العمل التقليدي باستخدام الإدارات الإلكترونية.[2]

الفرع الثالث: الإدارة الإلكترونية في تونس

تعتبر تونس من الدول العربية المتميزة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات وقد قامت بالعديد من الإنجازات في هذا الصدد حيث قامت ببناء قاعدة اتصالات واسعة وتدريب الكوادر الكفؤة،

[1] شهرزاد رمون، ترقية الخدمة العمومية بالمرفق العام في ظل الإدارة الإلكترونية عصرنة الجماعات المحلية نموذجا، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2017/2016، ص68.

[2] محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص302.

وأصدرت بعض التشريعات كالاعتراف بالوثيقة الالكترونية سنة 1998 والاعتراف بموثوقية الإمضاء الإلكتروني منذ جوان 2000 واعتماد قانون التجارة والمبادلات الإلكترونية منذ أوت .[1]

الفرع الرابع: الإدارة الإلكترونية في فلسطين

ورغم الظروف الصعبة التي تعاني منها هذه الدولة إلا أنها استطاعت وضع بصمتها في الاستخدام الواسع النطاق لأحدث التقنيات وتعتبر من الدولة الرائدة في تطبيق الإدارة الإلكتروني ولعل أهم مجال يظهر ذلك هو مجال الصحة وذلك من خلال وضعها لنظام صحي محوسب، هذا بالإضافة إلى التطورات الحاصلة على مستوى جامعاتها كل ذلك كان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية العالمية، وكنماذج لذلك يوجد مستشفى غزة الأوروبي الذي اعتماد على مجموعة من النظم من أجل الارتقاء بمستوى الأداء ليوازي بذلك مستويات الدول الرائدة في هذا المجال.[2]

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية لم يقتصر فقط على الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وتونس وفلسطين، بل هناك مجموعة من الدول العربية التي قامت بتطبيقها، حيث تعد تجربة الإمارات العربية من أفضل التجارب وأيضا السعودية والكويت والأردن والمغرب وليبيا وغيرها من الدول.[3]

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، المرجع السابق، ص360.

[2] ساسي مريم، الإدارة الإلكترونية دراسة مقارنة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام تخصص: إدارة ومالية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، لبويرة (الجزائر)، 2016/2015، ص41.

[3] أحمد عبد الحسين الأمارة، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقها، دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الكوفة، جامعة الكوفة البحث والتطوير، العراق، د س ن، ص10.

المبحث الثاني: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية

إن القانون يرتكز على مبدأ المشروعية في كل الأنظمة التي ينص عليها على اعتبار أن الدولة هي دولة قانونية بحتا، وهذا المبدأ ينظم الحياة لكافة الأفراد سواء أكانوا حاكمين أو محكومين، وذلك بتحقيق الأمن والسلام والمصلحة العامة التي على أساسها جاء القانون، فالحياة لا تسير على وتيرة واحدة في قوامها إنما قد تتعرض إلى أزمات عنيفة، وتكون هذه الأزمات مفاجئة وغير مخطط لها مثل الحرب والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة التي تهدد الصحة العامة وغيرها من الأزمات التي تسبب اختلالا في التوازن لجميع الأجهزة في الدولة من الناحية الداخلية والخارجية مما يجعل القوانين والتشريعات العادية غير قادرة على مواجهة هذا الظرف الاستثنائي.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم نظرية الظروف الاستثنائية وكذلك الحالات المتفق عليها ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف نظرية الظروف الاستثنائية

الظروف الاستثنائية هي جمع لكلمتين، فالظروف لغة: هي جمع لكلمة ظرف، والظرف وهو حلول الشيء في غيره حقيقة، كذلك هو وعاء كل شيء، أما بالنسبة لكلمة استثنائي فهي غير معتاد وطارئ، أما اصطلاحا فكلمتي الظروف الاستثنائية تعني الحالات التي تخرج عن الأصل العام،[1] لأنها جاءت كاستثناء لمبدا سمو الدستور وأتت لتنظيم ممارسة السلطة وأعطت للإدارة سلطات استثنائية، وتعتبر مشروعة لأن القانون يخضع إلى مبدأ المشروعية من حيث الحرية و السلطة في إدارة شؤون البلاد عن طريق سن القوانين لضمان حماية الدولة في وضع تدابير وقائية من الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة في وقت لاحق،[2] ولقد تم تناول نظرية

[1] الفحلة مديحة، نظرية الظروف الاستثنائية بين مقتضيات الحفاظ على النظام العام والتزام حماية الحقوق والحريات الأساسية، جملة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران، العدد الرابع عشر، الجزائر، د س ن، ص 225.

[2] سعيدات نور الهدى، السلطة التقديرية للإدارة في ظل الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ،2017/2016، ص 11.

الظروف الاستثنائية في كل دساتير دول العالم،[1] حيث تعددت التعريفات لهذه النظرية.

سنتطرق إلى نشأتها وتعريفها والضوابط المتعلقة بها، لذلك سنقسم المطلب الأول إلى فروع التالية:

الفرع الأول: النشأة القضائية لنظرية الظروف الاستثنائية

إن القانون الدولي العام جاء بنظرية عامة لانقضاء المعاهدات بسبب حدوث تغيير في الظروف ويلزم في هذه الحالة بإجراء تعديلات بسبب الظرف الطارئ ،ولذلك نقول أن الظروف الاستثنائية لها دور هام في النظريات العامة للفقه القانوني[2] وقرارتها تعتبر مشروعة على اعتبار أن تلك الظروف هي قاهرة،[3] وهذه النظرية هي كل الظروف والأحداث الخطيرة التي تمس بالدولة وكيانها وتلزم الدولة السلطة الإدارية بمواجهة ذلك الخطر الذي أتى حتى لو تم خرق المشروعية العادية للقوانين،[4]وتعتبر هذه نظرية قضائية ،فالقضاء العادي في فرنسا لا يستطيع مواجهة الظروف الغير عادية بالنصوص القانونية، فجاء مجلس الدولة الفرنسي لإنشائها مع بداية ح ع أ 1918م.[5] ومن هنا نقول أن النظرية من نتاج مجلس الدولة الفرنسي ومنشئ لهذه النظرية لأنها جاءت بهدف سد ثغرات النقص للنصوص القانونية لأنه صدر لتنفيذ واسع المجال ،أما في الظروف الاستثنائية تكون القوانين غير قادرة لسد الاختلال والخطر لأنها لا تحتمل التأخير،[6] وفي هذه الحالة أجاز مجلس الدولة الفرنسي مخالفة القوانين في حالة الظروف الاستثنائية وبشرعية مخالفتها في حالة الضرورة عن طريق إصدار اللوائح

---

[1] مريشة توفيق، تريعة بسمة، تأثير نظرية الظروف الاستثنائية على ممارسة الحريات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)،2016، ص07.

[2] تقيدة عبد الرحمان، نظرية الظروف الاستثنائية لنظام القانوني الجزائري، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة(الجزائر) ،1990، ص23.

[3] شهبوب مسعود، الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية، محاضرة ألقيت في ندوة وساطة الجمهورية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، وهران(الجزائر)، نوفمبر 1997، ص36 24.

[4] تميمي نجاة، حالة الظروف الاستثنائية وتطبيقاتها في الدستور الجزائر، بحث للحصول على شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2003/2002 ص 12.

[5] سمير عثمان اليوسف، نظرية الظروف الطارئة وأثر في التوازن المالي للعقد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1 ، لبنان ،2005، ص78.

[6] نقاش حمزة، الظروف الاستثنائية والرقابة القضائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة وإقليمية القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ،2011/2010، ص13.

باسم "المراسيم " تتضمن في محتواها أحكاما مخالفة للقانون وقد صادق عليها البرلمان لأن الحكومة في ذلك العهد اعتبرتها أعمال ضارة.[1]

وأكد أيضا مجلس الدولة الفرنسي ذلك في 16 أوت1918 بموجب قرار مفاده أنه في حالة الحرب لجهات الضبط الإداري الحرية في إصدار قرارات لا تكون من صلاحيتها في حالة السلم[2]. فالقضاء الفرنسي لم يدرج تعريفا صريحا للنظرية كما أن الظروف الاستثنائية في قضية " letourneur" أشار " laugierù " في تقريره على أن الظروف هي موضوع غير واضح وتتسم بالمرونة ولا يمكن حصرها في تعريف لاختلاف حالاتها[3] على اعتبار أن الأساس في هذه النظرية هو الأساس القضائي الذي جاء به مجلس الدولة الفرنسي، كما أنه وضح أن الظروف الغير عادية تعطي للإدارة صلاحيات استثنائية بهدف استمرار المرافق العامة والمصلحة العامة،[4] فنقول بأنها "**نظرية قضائية خلقها القضاء الإداري أضاف بمقتضاها صفة المشروعية لبعض القرارات الإدارية التي تعتبر قرارات غير مشروعة فيما لو أصدرتها الإدارة في الظروف العادية باعتبارها إجراءات ضرورية للمحافظة على الأمن العام والسير الاعتيادي للمرافق العامة**".[5]

كذلك القضاء الإداري المصري سار في نطاق تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية نظيره القضاء الإداري الفرنسي في أن السلطة الإدارية التي لها حق الإشراف على الأمن العام لها أن تجعل في حالة الضرورة تدابير لوقاية النظام العام حتى لوكان في ذلك مساس لحقوق الأفراد وحرياتهم. أما القضاء الجزائري حدد أنه لاتخاذ قرار إداري في حالة الظروف الاستثنائية كوضعية خاصة هو

[1] سمير عثمان اليوسف، المرجع السابق، ص 78.

[2] شهبوب مسعود، المرجع السابق، ص25.

[3] سكاكي باية، إشكالية الموازنة بين السلطة والحرية في الظل الظروف الاستثنائية، إشكالية الموازنة، المجلة النقدية، د ب ن، د س ن، ص 40.

[4] علي هادي حميدي الشكراوي، إسماعيل صعصاع غيدان البديري، التنظيم القانوني للأنظمة الاستثنائية(دراسة مقارنة)، مجلة المحقق لحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد6، العدد3، السنة السادسة، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2014، ص13.

[5] سعيدات نور الهدى، المرجع السابق، ص11.

وقت الحرب وهذا ما نستنتجه أنه هناك تبعية القضاء الاداري الجزائري للمجلس الدولة الفرنسي في أول تطبيق له للنظرية.[1]

الفرع الثاني: التعريف الفقهي والقانوني لنظرية الظروف الاستثنائية

أولا: التعريف الفقهي

إن الظروف الاستثنائية في الفقه الإداري هي عدم التقيد بالقواعد القانونية العادية، ونرى أن القضاء لم يعطي أي تعريف صريح للنظرية لكن الفقه حاول وسعى إلى تحديد تعريف لها.[2] بعض الفقهاء عرف نظرية الظروف الاستثنائية بأنها "**حالة شاذة من الخطر الجسيم الذي يتعذر تداركها بالوسائل العادية مما يدفع السلطات القائمة على حالة الضرورة أن تلجا للوسائل القانونية الاستثنائية لدفع هذا الخطر ومواجهة الأزمات**".[3]

أي أنها واقعة يخشى حدوثها لما لها من تأثير مضر ولا يمكن مجابهتها بما هو متفق عليه في الحالات العادية، فتستدعي السلطة التدخل سريعا لحل الواقعة ودفعها باللجوء للقوانين الاستثنائية. إن الأستاذين rivera و waline اعتبارا الظروف الاستثنائية كل الحالات المادية المبنية على أساسين، أولها توقيف سلطة القواعد العادية تجاه الإدارة، أما الأساس الثاني تطبيق شرعية خاصة وأن القاضي يحدد متطلباتها على الأعمال، وأعتبر الفقهاء أن ح ع أ هي سبب لتطبيق نظرية الظروف الاستثنائية والتي أصبحت ذات أساس للتطبيق خلال ح ع ث .[4]

ثانيا: التعريف القانوني

بناء على ما سبق تبنت التشريعات الحديثة بعض التطبيقات التي لها أساس قضائي وتنظيمها في

---

[1] بلمرابط نوال، بولنوار نسيمة، الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ،2019/2018، ص13.

[2] نقاش حمزة، المرجع السابق، ص 17.

[3] هدى بوقطاية، حالة الظروف الاستثنائية كاستثناء على مبدأ سمو الدستور، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو(الجزائر)، 2020، ص 1505.

[4] نقاش حمزة، المرجع نفسه، ص18.

القانون العادي وكذلك الدستور، ويقوم التشريع فيه لتنبه من حدوث ظروف استثنائية لاحقة كالحروب وكذلك الكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها، لذلك أصبح للمشرع السلطة التقديرية للإدارة ومواجهة الظروف الاستثنائية، أي بسلطات إضافية عن الحالات العادية،[1] كما لم يرد في التشريع عبارة الظروف الاستثنائية إنما جاء في الدستور والتشريع مصطلح التدابير في حالة الضرورة ،كما أن في مصر أصدرت تشريعات لكن اتخذت باسم آخر كالقانون الخاص ذلك عن طريق الإعلان عن حالة الطوارئ، وقانون تنظيم الدفاع المدني الذي يختص بأمن الدولة، أما في فرنسا فلم تستخدم أيضا عبارة الظروف الاستثنائية برغم من دسترتها لكن عن طريق حالات معينة سمحت للسلطة التنفيذية حق التوسع في سلطاتها .[2]

الفرع الثالث: ضوابط نظرية الظروف الاستثنائية

إن القضاء الفرنسي لم يدرج تعريفا للظروف الاستثنائية ولم يقم بتقديم شروط واضحة تخص الظروف الاستثنائية لكنه وضع ضوابط يمكن أن يسترشد بها في حالة الوقوع فيها وهذه الضوابط والشروط تتمثل في:

أولا: قيام الظروف الاستثنائية

لنقول أن الإجراءات الاستثنائية صحيحة ولا يشوبها عيب من العيوب المنصوص عليها قانونا، فيجب أن تكون واقعة استثنائية فبعض الفقهاء ذهب إلى أن قيام الظرف الاستثنائي يجب أن يكون الظرف عاما لا خاصا، أي أنه يمس مجموعة أشخاص وليس شخص واحد كالحرب والأزمات العامة كما أن الأستاذ "نزار" بين أن تحديد الظروف الاستثنائية هو تقدير شخصي ذاتي.[3]

إن الظروف الاستثنائية تكون بقيام حالة غير عادية وغير مألوفة، وتشكل خطرا وجسامة كبيرة فتكون

[1] إسماعيل جابوري، نظرية الظروف الاستثنائية وضوابطها في القانون الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح(الجزائر)، جانفي 2016/2017، ص35.

[2] تميمي نجاة، المرجع السابق، ص ص07 08.

[3] بوخميس فؤاد، تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية على الأعمال القانونية للإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة(الجزائر)،2017/2016، ص24.

الإدارة غير قادرة عن دفع هذا الخطر بواسطة السلطة الإدارية العادية،[1] لذلك فالظرف الاستثنائي هو المبرر الأساسي الذي يسمح للإدارة الحق بسلطات واسعة ويلزم مقابل ذلك تحقق ذلك الظرف لتحقق مبدأ المشروعية في خرق القاعدة العامة في الحالات العادية، وأكد ذلك مجلس الدولة الفرنسي لضرورة توافر الظرف القاهر في القرار الصادر في1955/01/07 والذي بمقتضاه أبطل قرار المفوض السامي لأنه لم يستوفي أركان قيام الظرف الاستثنائي، وهو السبب[2] الذي في حالة عدم توافر الظروف الاستثنائية تعتبر باطلة لعدم توفر صحة الحالة الواقعة التي أسندت لها الإدارة أعمالا استثنائية، لذلك ليس للإدارة العامة الحق في استعمال السلطة الاستثنائية إلا في حالة عدم القدرة على مواجهة الظرف بطرق العادية.[3]

ثانيا: استحالة مواجهة الظروف الاستثنائية بالطرق القانونية العادية

لقد اتفق كل من الفقه والقضاء على هذا الشرط، على اعتباره محل نظرية الظروف الاستثنائية وعليه إذا وجدت أي أداة كانت قانونية أو غيرها في قدرتها مواجهة المخاطر فإنه يشرع الرجوع لتلك الحالة بهذه الأداة، وفي حالة عدم وجود أداة تدفع الخطر فتصبح القوانين الاستثنائية تطبيقها أمر فوري ولابد منه،[4] فعندما تكون الإدارة عاجزة في مواجهة الظرف الاستثنائي بطرق القانون العادية فإنها تخترق الطرق القانونية في حالة الخطر الذي يهدد سلامتها.

بالنسبة للقضاء الجزائري فإنه يراعي مدى تطبيق الإدارة للحلول في الظروف الاستثنائية للقانون المتفق عليه في الحالات العادية، إذا تم إثبات عكس ذلك عجز القانون العادي،[5] يسلم بوجوب لجوء الدولة في حالات الخطر إلى دفع بكل الطرق لحماية الوطن وسلامة المواطنين،[6] وهذا اعتمده الفقه.

ثالثا: أن يكون الهدف من تطبيق القواعد الاستثنائية حماية المصلحة العامة

---

[1] بلمرابط نوال، بولنوار نسيمة، المرجع السابق، ص24.

[2] الفحلة مدية، المرجع السابق، ص228.

[3] خالد خليل الظاهر، القضاء الإداري ديوان المضالم في المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، سنة 2009، ص66.

[4] سمير عثمان اليوسف، المرجع السابق، ص 96.

[5] الفحلة مديحة، المرجع نفسه، ص229.

[6] إسماعيل جابوري، المرجع السابق، ص41.

إن أساس كل قانون هو حماية المصلحة العامة وكذلك أيضا في نظرية الظروف الاستثنائية الغرض منه هو حماية الدولة من كل خطر لاحق أو سابق، وأن أي عمل تقوم به الإدارة هو المنفعة العامة[1] فإذا اختل مقصدها يصبح مشوبا بعيب عدم المشروعية وجاز الدفع بإبطاله.[2]

المطلب الثاني: حالات نظرية الظروف الاستثنائية

هي حالات واقعة تحدث أثرا كبيرا في كافة نواحي ومجالات الدولة حيث يهدد أمنها وسلامتها وسلامة الرقعة الجغرافية، ونرى أنه معظم دساتير دول العالم اتفقت على حالات الظروف الغير عادية، رغم أن دستور الجزائر أوردها على سبيل الحصر وهي حالة الحرب، حالة الطوارئ والحصار، الحالة الاستثنائية، أخيرا لجوء الإدارة إلى وحدات الجيش لضمان الأمن العمومي. وذلك ما سنبينه في الفروع التالية:

الفرع الأول: حالة الحرب

وهي صراع مسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، ويكون الهدف منه الدفاع على المصالح الوطنية في النزاع، وهذا ما يسمى بالمفهوم التقليدي وكذلك عرف القانون الدولي العام هو صدام بين قوتين مسلحتين لدولتين متنازعتين.

ولذلك فهي أقوى حالات الظروف الاستثنائية تأثيرا، فالجزائر تطرقت وتناولت حالة الحرب في دستورها بداية بدستور 1963 وذلك بموجب نص المادة 44 أن حالة الحرب يتم إعلانها من قبل رئيس الجمهورية ويبرم السلم أيضا، لكن عقب هذا الدستور جاءت دساتير تخدم وتوضح حالة الحرب حيث بينت الشروط وكذلك الأثار،[3] كما أنها أعلى درجات الخطر التي تتعرض لها البلاد بما يتوافق مع ما صرح به في ميثاق الأمم المتحدة ،فإن إعلانها يأتي عند اجتماع مجلس الوزراء والاستماع

---

[1] سليماني السعيد، مداخلة انعكاسات نظرية الظروف الاستثنائية على الرقابة القضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل(الجزائر)، د س ن، ص 4.

[2] بن عله محمد، عبيدي ابتسام، الرقابة البرلمانية والقضائية على أعمال الإدارة في الحالات الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار(الجزائر) ،2020/2019، ص 12.

[3] سعيدات نور الهدى، المرجع السابق، ص 16.

إلى المجلس الأعلى للأمن وكذلك استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ويجتمع البرلمان وجوبا ويصدر رئيس الجمهورية خطاب للأمة يعلمها بقيام حالة الحرب، وطبقا للمادة 96 في الدستور يتوقف العمل به في حالة الحرب و تنتهي هذه الأخيرة بتوقيع رئيس الجمهورية على اتفاقية السلم، ويكون النظام وحماية الحقوق والحريات في حالة اختلال،[1] فحالة الحرب توضح هيمنة رئيس الجمهورية لاعتباره الوجه الأول للسلطة التنفيذية، [2] ومنه تبين أنه لإعلان حالة حرب وجب توفر شرطان أساسيان:

أولا: وقوع عدوان فعلي أو وشيك: أي تعرض الدولة أو إمكانية تعرضها لخطر خارجي.

ثانيا: القيود الشكلية الإجرائية لإعلان حالة الحرب

الفرع الثاني: حالة الطوارئ والحصار

هما من أهم الحالات التطبيقية للظروف الاستثنائية، حيث تقيد الشريعة العامة وتوضح حالتها كحالة مشروعة وتكون مضبوطة بنصوص قانونية، أو تعتبر كلا الحالتين كحل يوفق ويساوي بين متطلبات النظام العام وحقوق الأفراد، كما أن المؤسس الدستوري أكد ونص على حالتي الطوارئ والحصار في نفس المادة وذلك ما تناولته دساتير 1976، 1989، 1996

أولا: حالة الطوارئ

هي أعلى الحالات الاستثنائية من ناحية التطبيق، لكن هذه الحالة تحمل في طياتها التعقيد، أي أنه وجب فحص مضمونها لتحقيق الأمل المرجو منها، فمعظم الدول تعرضت لحالة الطوارئ ومن بينها

[1] مولدي جلول، حماية الحقوق والحريات أثناء حالة الطوارئ في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في القانون العام، فرع قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر) ،2009 /2010، ص59.

[2] بوبكر إدريس، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر،2005/2004، ص 34.

فرنسا والجزائر،[1]لذلك فحالة الطوارئ هي" أزمة أو موقف استثنائي خطير ووشيك الوقوع يؤثر على جميع شعب الدولة من شأنه أن يشكل تهديدا لحياة المجتمع فيها، وتم اسندها لرئيس الجمهورية حيث يعتبر ضمانة للحقوق والحريات العامة.[2]

كما أنه ذهب فريق آخر إلى تقديم تعريف حالة الطوارئ بأنها "نظام استثنائي يمكن تطبيقه على كل أو جزء من الإقليم المهدد أو الذي يوجد في أزمة، ومن أثاره أنه يمنح سلطات معتبرة لرجال البوليس المشكلين للسلطة المدنية، إذا تتمتع هذه الأخيرة في مجال تقييد الحريات العامة بسلطات أوسع من التي تتمتع بها السلطات العامة في حالة الحصار "، وتأتي حالة الطوارئ في ظروف خطيرة وأثناء توسعها على أساس أن أمن وسلامة الدولة من أهم أهدافها.[3]

كما أنه في الجزائر تم إعلان حالة الطوارئ لمدة سنة في سنة 1992، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 44/92 بسبب الأحداث التي وقعت عقب إيقاف المسار الانتخابي وتم تمديد إعلانها في 1993/01/06 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02/93 المؤرخ في 1993/01/06 إلى غاية 2011/02/23تاريخ رفعها بمقتضى الأمر 01/11.[4] وتقوم حالة الطوارئ على شرطين أساسين:

1/ الضرورة الملحة:

هي شرط أساسي لقيام الظرف الاستثنائي الذي هو حالة الطوارئ، أي أن رئيس الجمهورية لا يستطيع تقرير حالة الطوارئ دون حدوث ظرف خطير لا يمكن التصدي له بالإجراءات التقليدية فهو لا يحتمل التأخير في تقريره وإلا يفوت الأمر وتصبح الأضرار وخيمة على الدولة وأمنها والنظام العام،

[1] بن عله محمد، المرجع السابق، ص16.

[2] موساوي فاطمة، الرقابة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية في الأنظمة القانونية الجزائرية والفرنسية والمصرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر ،2017/2016، ص ص 48 49.

[3] غلاي حياة، حدود سلطات الضبط الاداري، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)،2015/2014 ص 109.

[4] مريشة توفيق، تريعة بسمة، المرجع السابق، ص 15.

كما أن رئيس الجمهورية أعطيت له السلطة التقديرية الكاملة في الأوضاع التي يمكن أن تتعرض لها البلاد.[1]

2/ أن تكون الحالة مؤقته:

إن الغرض من حالة الطوارئ هو حماية المصالح الوطنية بشكل عام وحماية الحقوق الشخصية بشكل خاص، كما أنه يعمل بها إلا في الحالة الخاصة جدا لاعتبارها استثناء قانوني، وتكون بصفة مؤقته أي أنها محدودة بوقت قيامها وبوقت إنهائها، وهذا الشرط يعتبر شرطا أساسيا لكل حالات الظروف الاستثنائية كونها تتصف بالمرونة المحتملة الوقوع ومؤقتة البقاء.[2]

ثانيا: حالة الحصار

تعددت التشريعات الاستثنائية في فرنسا لمواجهة الظروف الاستثنائية، ومن بينها حالة الحصار في 09أوت 1849 منح للحكومة سلطات استثنائية في تطبيق حالة الحصار.[3]

يعرفها الدكتور مسعود شهبوب "**بالحالة التي تسمح لرئيس الجمهورية باتخاذ كافة الإجراءات بهدف الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة واستعادة النظام والسير العادي للمرافق العمومية** ".

حيث أن حالة الحصار هو الإجراء أشد قسوة من لجوء الدولة إلى حالة الحرب، حيث لا يمكن لسلطة المدنية مباشرة أعمالها وردع هذه الظروف فهنا تسقط مهمة السلطة المدنية لتحل مكانها السلطة العسكرية وكذلك بالنسبة للقضاء.[4]

[1] راضية بركايل، مبدا المشروعية في ظل الظروف الاستثنائية للدولة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو(الجزائر) ،2020، ص 110.

[2] غربي نجاح، حماية الحقوق والحريات في حالة الضرورة بين الرقابة الدستورية ورقابة القاضي الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2(الجزائر)، 2016/2015، ص 114.

[3] نقاش حمزة، المرجع السابق، ص 48.

[4] غلاي حياة، المرجع السابق، ص 112 113.

ونرى أن المشرع الجزائري لم يعطي مفهوما لحالة الحصار لكنه أدرج شروط قيامها، لكن على حسب ما ورد في أحكام المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 196/91 المؤرخ في 04جوان 1991 المتضمن تقرير حالة الحصار في الجزائر:

" الحالة التي تسمح لرئيس الجمهورية بأن يتخذ الإجراءات القانونية والتنظيمية بهدف الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة واستعادة النظام والسير العادي للمرافق العمومية".[1]

إن حالة الحصار تم تطبيقها في الجزائر أول مرة وذلك في 1988/10/06 حسب ما وقع في 1988/10/05 وتم تنفيذها في الجزائر العاصمة وضواحيها، أما التطبيق الثاني جاء في 1991/05/04 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 19691 بسبب الاضطراب السياسي من جهة الجبهة الإسلامية احتجاجا على تعديل قانون تقسيم الدوائر الانتخابية في الجزائر، وتعتبر حالة الحصار حقا مكفولا ومبينا في الأنظمة الدستورية.[2]

لذلك حالة الطوارئ وحالة الحصار كل منهما استثناء ولا يعترف بها في الحالات العادية إلا في حالات الظروف الاستثنائية أي تكون مؤقته وغير دائمة،[3] كما أن حالة الحصار يتم الإعلان عنها بعد اجتماع المجلس الأعلى واستشارة رئيس المجلس الشعبي ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري وكذلك أيضا بالنسبة لحالة الطوارئ.[4]

ومن هنا نقول إن حالة الحصار تعطي للسلطة العسكرية صلاحيات عديدة من بينها اتخاذ جميع الوسائل لإرجاع الأمن والنظام، لكن في حالة الطوارئ لا تتغير السلطة والتي هي السلطة المدنية. أما من حيث آثارهما فكل منهما تعطي حق التفتيش والاعتقال الإداري والإقامة الجبرية وغيرها من الإجراءات الردعية وذلك بغرض واحد وهو تحقيق الأمن والأمان والمصلحة العامة.[5]

---

[1] غربي نجاح، المرجع السابق، ص 112.

[2] مريشة توفيق، تريعة بسمة، المرجع السابق، ص 17.

[3] شهبوب مسعود، المرجع السابق، ص ص35 39.

[4] غربي نجاح، المرجع نفسه، ص 114.

[5] مولودي جلول، المرجع السابق، ص 55.

الفرع الثالث: الحالة الاستثنائية

أولا: مفهومها هي صورة أو حالة من حالات الظروف الاستثنائية التي نص عليها الدستور، وقد خص المؤسس الدستوري الحالة الاستثنائية بنص خاص لها على خلاف كل الحالات السابقة وذلك في المادة 120 لدستور 1976 الجزائري "إذا كانت البلاد مهددة بخطر وشيك الوقوع على مؤسساتها أو على استقلالها أو سلامة ترابها يقرر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية "،[1]كما أن المادة 124 من دستور 1996 أعطت لرئيس الجمهورية سلطة تشريع الأوامر أثناء العمل بنظام الحالة الاستثنائية بدون القيد بشرط غياب البرلمان،[2] فالحالة الاستثنائية هي أعلى درجة من ناحية الخطر في الظروف الاستثنائية بالنسبة لحالة الطوارئ بل حتى حالة الحصار، وقد عرفها الأستاذ "وجدي ثابت غبريال " أنها " **كل حالة واقعة تنذر بضرر يصيب مصالح حيوية فيهددها بالزوال وبالتالي يستوي أن يكون خطرا داخليا أو خارجيا** " فالحالة الاستثنائية تحددها شروط وآليات تنظمها.[3]

وتأتي هذه الحالة بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الدستوري، كما وجب أيضا الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء، والحالة الاستثنائية هي من مهام رئيس الجمهورية فهو من يصدر قرارا هذه الحالة.[4]

الشروط الموضوعية للحالة الاستثنائية

1/ أن يكون الخطر داهم

وهو أهم شرط لإعلان الحالة الاستثنائية أن تكون البلاد مهددة بخطر سلامتها، كما يسمى بالخطر الوشيك الحدوث وتقي من حدوثه في المستقبل، فالخطر هو شيء أساسي لقيام الحالة الاستثنائية

[1] غربي نجاح، المرجع السابق، ص 117.

[2] بن بكاي عبد الحفيظ، الحريات العامة في الظروف الغير عادية في ظل الدستور الجزائري جامعة باتنة، معهد العلوم القانونية، الجزائر، 1996/11/28، ص37.

[3] مولودي جلول، المرجع السابق، ص 56ص57.

[4] بوبكر إدريس، المرجع السابق، ص32.

كما وجب أن يكون الخطر كبير ولا يستطاع دفعه، وتقدير جسامة ذلك الخطر تكون من اختصاص رئيس الجمهورية.[1]

2/ أن يكون الخطر يهدد المؤسسات الدستورية أو استقلال البلاد أو سلامة ترابها:

جاءت هذه الحالة على سبيل الحصر لإمكانية تقرير الحالة الاستثنائية[2]، أي أنه لتحقق الحالة الاستثنائية تكون السلطات العامة في الوظائف الدستورية غير محققة فيودي أيضا الى سقوط العمل بالحالة الاستثنائية.[3]

[1] نقاش حمزة، المرجع السابق، ص 76.

[2] غلاي حياة، المرجع السابق، ص 124.

[3] نقاش حمزة، المرجع نفسه، ص 79.

مـلخـــص:

إن الإدارة الإلكترونية هي منظومة متطورة ومكتشفه حديثا، تعتبر تحولا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة (الإلكترونية)، وهي كآلية لترقية المؤسسات الإدارية، وتكون تعاملات الإدارة عبر شبكات الإنترنت، وغايتها تحقيق أهداف من بينها المصلحة العامة وكذلك السرعة في تقديم الخدمات وتحسين الخدمة، كما أن الإدارة الإلكترونية تقوم على التخطيط ،التوجيه ،الرقابة والتنظيم وتتجلى أهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في العديد من المؤسسات الإدارية مثل البلديات والدوائر والبريد، كجعل جواز السفر بيو متري وبطاقة الدفع وغيرها من البطاقات التي يكون التعامل بها إلكترونيا.

فالإدارة الإلكترونية تعتبر توجها جيدا خلال الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تكون في إي وقت غير محسوب له، فالظروف الاستثنائية تعتبر كل الوقائع والأحداث الخطيرة التي يمكن أن تمس الدولة، لهذا وضعت الدولة شروطا قيدت بها قيام الظروف الاستثنائية، أن يقوم الظرف الاستثنائي بالفعل وعدم القدرة على مواجهته، كما أنه وجب عند تطبيق قواعدها أن يكون الهدف حماية المصلحة العامة، كما أن لها حالات تم تحديدها وهي حالة الحرب، حالة الطوارئ والحصار وكذلك الحالة الاستثنائية، وتم تكييفها قانونيا وذلك في كل دساتير العالم.

الفصل الثاني:

الإطار العملي لدور الإدارة الإلكترونية

خلال جائحة كورونا

" التعليم عن بعد كنموذج"

يشهد العالم في الآونة الأخيرة، أزمة صحية أدت إلى حالة استنفار قصوى سببها فيروس كورونا المتحور، وفي الواقع لم تقتصر آثار هذه الجائحة على الأنظمة الصحية وسلامة الأفراد فحسب، بل امتدت لتشمل المجالات الاجتماعية، البيئية والاقتصادية، وأدت إلى اختصار على الأقل عشر سنوات في عمر التحول والتطور التكنولوجي الذي أعتبر كحل بديل لاستمرار الحياة، إذ بعد إعلان حالة الطوارئ في العديد من البلدان، وفي ظل فرض إجراءات الحجر الصحي وما رافقه من وقف لمختلف النشاطات كمتطلبات وقائية للحد من انتشاره، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود للحد منه والسيطرة عليه، قامت وزارة التعليم في مختلف أطوار التعليم الجامعي بالانتقال إلى مرحلة التعليم عن بعد بدلا عن التعليم الحضوري المعتاد عليه حفاظا على سلامة الأفراد وحفاظا أيضا على سير تقديم الدروس التعليمية، ويلاحظ تطبيق هذا القرار أكثر في الجامعات، التي قامت بإنشاء منصات رقمية ومواقع لها أدى إلى ضمان استمرارية الدروس إلى حد ما.

من خلال هذا المنطلق، ومن خلال أيضا الظروف المحيطة بنا، توجهنا إلى تقريب الصورة حول التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد 19 من خلال هذا الفصل المقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جائحة كورونا كحالة استثنائية

المبحث الثاني: التعليم عن بعد كمظهر للإدارة الإلكترونية

المبحث الثالث: تقييم التعليم عن بعد

المبحث الأول: جائحة كورونا كحالة استثنائية

في نهاية سنة 2019 ظهر فيروس جديد ومتطور البنية وهو فيروس كورونا "covid19 " في مدينة "ووهان " التي تقع في الصين، وانتشر هذا الوباء في أكثر من منطقة في العالم ما أجبر منظمة الصحة العالمية على الاعتراف به في جانفي 2020 وإعلان حالة الطوارئ، ذلك ما سيتضح من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا (كوفيد19).

إن هذه الجائحة تعتبر فصيلة واسعة الانتشار، معروفة بأنها تسبب العديد من الأمراض بدرجات متفاوتة من الخطورة، وسنتعرف على هذا الأخيرة من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: طبيعة جائحة كورونا

أولا: تعريفها

هي ذلك الوباء الأكثر انتشارا عبر أوسع نطاق عرفته البشرية، أي أنه عالمي ويصيب أكبر عدد من الأشخاص في العالم،[1] حيث أدى حتى الآن إلى إصابة أكثر من 32 مليون شخص في أكثر من 188 دولة، ويعد فيروس كورونا سلالة واسعة من الفيروسات التي تصيب الإنسان، والتي تتسبب في العادة في أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات الربد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وهو يمثل مرضا معديا يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا،[2] ولقد أطلقت منظمة الصحة العالمية اسم " كوفيد_19" للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم "كورونا"

[1] منصر نصر الدين، التصدي للوباء العالمي كورونا(كوفيد19) من خلال وسائل الضبط الإداري العام في الجزائر 1، حوليات جامعة الجزائر، المجلد34، عدد خاص: القانون وجائحة كورونا (كوفيد19)، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، 2020، ص36.

[2] كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، الجزائر، 2021/3/3، ص367.

والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية، ويؤثر هذا المرض على الناس بشكل مختلف، ومع ذلك فإن بعض الحالات يمكن أن تظهر بشكل حاد وخطير، حيث يحتاج حوالي 20% من المصابين للرعاية الطبية في المستشفى.[1]

ثانيا: أعراضها

تتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لهذا المرض في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، فيما تتمثل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا ولكن قد يصاب بها بعض المرضى ب: الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، الصداع، التهاب الملتحمة، ألم الحلق، الإسهال، فقدان حاسة الذوق أو الشم، وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة و تزداد بشكل تدريجي،[2] وعادة ما لا تظهر أعراضه مباشرة وإنما بعد 5 أو 6 أيام، كما أنها تشبه الأنفلونزا ونزلات البرد وهي الحمى، الصداع، السعال....

ثانيا: انتقالها

ينتقل هذا الفيروس من شخص إلى أخر بعدة طرق مثل:

التلامس: أي عن طريق الاحتكاك بالأخرين، أو عن طريق ملامسة الأسطح العامة.

الهواء: في حالة وجود مجموعة من الأشخاص من ضمنهم مصابين في مكان واحد يكون الهواء مختلف الأنفاس.[3]

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعراق، أنظر help.unhcr.org/iraq/coronavirus-covid-19-resources/، تاريخ الاطلاع 31ماي 2021، 8:11.

[2] كرغلي أسماء، المرجع السابق، ص367.

[3] الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، دليل الإجراءات الصحية لتوقي من فيروس كوفيد19، الاستئناف الموجه للعمل الدليل العام، أفريل2020، ص5.

الفرع الثاني: مواجهة الجزائر لجائحة كورونا

يعتبر هذا الفيروس من الفيروسات التاجية "كورونا" مما جعل المؤسسات العالمية والحكومات تقوم بوضع خطة لمواجهته والخروج بأقل ضرر ممكن، ومن الدول التي كافحت هذه الجائحة الجزائر، حيث طبقت ما تقتضيه الصحة العامة طبقا للمادتين 62 و63 من دستور 2020 "**الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها، تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين** " ومنه نرى أن الدولة أولت اهتماما كبير بالصحة العامة دون غيرها من المجالات حتى لو كان ذلك على حساب مجالات أخرى.[1]

المطلب الثاني :التدابير المتخذة ضد تفشي وباء كورونا كوفيد 19

سعت السلطة في الجزائر إلى دفع هذا الوباء عن طريق إجراءات وقائية تحت شعار الضبط الإداري هدفه الصحة العامة، فتم إصدار مراسيم تنفيذيه تتضمن التدابير الوقائية، المرسوم الأول رقم 69/20 يحتوي على التدابير وقائية من انتشار فيروس كورونا وكذلك المرسوم 70/20 وهو مرسوم تكميلي للمرسوم الوقائي وتتمثل هذه التدابير في:

الفرع الأول: الحجر المنزلي

يعتبر هذا الإجراء أهم إجراء لحفظ الصحة العامة حسب المرسوم 69/20[2] وكذلك المرسوم المكمل 70/20،[3] فحسب المادة 2 من المرسوم الأخير أن الحجر المنزلي يتم تطبيقه في الولايات التي تعتبر مركز انتشار الفيروس كما أنه تم تبيين نوعيين من الحجر:

[1] موساوي مليكة، مقتضيات إبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كوفيد19 ، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد19 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس/ المدية، 2017/2016، ص82.

[2] المرسوم 69/20 ، المؤرخ في 21مارس 2020، المتضمن تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد 19).

[3] المرسوم التكميلي 70/20 ، المؤرخ في 24 مارس 2020، المتضمن التدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد 19) .

أولا: الحجر المنزلي الكلي:

هو البقاء في المنزل وعدم الخروج إلا في الحالات الاستثنائية التي صرحت بها المادة 6 من نفس المرسوم وأهمها الحاجة للعلاج وكذلك شراء المتطلبات الغذائية.

ثانيا: الحجر المنزلي الجزئي :

هو إجراء وقائي عن طريق بقاء الأشخاص في منازلهم دون الخروج في وقت زمني محدد، وقد تم تطبيق هذا الحجر في الولايات التي شهدت انتشار كبير لفيروس كورونا ويكون هذا الحجر من الساعة السابعة مساء إلى غاية الساعة الخامسة صباحا في العديد من الولايات ويختلف زمن الحجر من ولاية إلى أخر نسبة إلى حجم انتشار الفيروس.[1]

الفرع الثاني: التعليق

ويقصد به عملية توقيف لمختلف المجالات مثل:

أولا: تعليق وسائل النقل للأشخاص

فحسب المادة الثالثة من المرسوم 69/20 أي أنه توقيف نقل وكل الموصلات سواء كانت الطائرات أو القطارات وغيرها من وسائل النقل المعروفة ويمكن رفع هذا الإجراء في حالة انتهاء ونقص تفشي فيروس كورونا.

ثانيا: تعليق النشاطات الاقتصادية الترفيهية: فحسب المادة الخامسة من نفس المرسوم فإنه يتم إغلاق كل مساحات الترفيه والمحلات بأنواعها وغيرها من الأنشطة يتم اغلاقها باستثناء تلك التي تضمن خاصية التوصيل، وأما بالنسبة للموظفين والعمال تم إعطاء عطل استثنائية ل 50%من كل إدارة عمومية مدفوعة الأجر ويستثنى من هذا عمال الصحة. [2]

[1] منصر نصر الدين، المرجع السابق، ص39.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 69/20، المرجع السابق.

المطلب الثالث :التكييف القانوني لجائحة كورونا

إن المشرع سعى في وضع تدبير لمواجهة ج ك ووضع تكيف قانوني لهذه الجائحة لذلك وجب علينا تمييز جائحة كورونا كحالة استثنائية أم حالة طوارئ.

الفرع الأول: جائحة كورونا كحالة استثنائية

حسب شروط الحالة الاستثنائية المذكورة سابقا وبالإسقاط على ج ك فإن هذه الأخيرة أشد خطر من الحالة الاستثنائية وذلك بالنظر إلى الإجراءات الشكلية للحالة الاستثنائية فإنه لإعلانها وجب خروج الرئيس وإعلانها لكن في هذه الحالة لم يكن هناك أي إعلان لهذا لا تعتبر حالة استثنائية كما أنه لم يكن هناك مساس بالوطن.

الفرع الثاني: جائحة كورونا كحالة طوارئ

بالنظر للمادة 97 من التعديل الدستوري 2020 أن الرئيس هو الذي يقرر ح ط لمدة معينة وذلك تحت أي ظرف من ظروف الضرورة الملحة، ويكون تطبيق هذه الحالة وفق شروط تم تناولها في الفصل الأول، كما أنه في الفقرة الثانية من نفس المادة، أنه لتنظيم حالة يكون بموجب قانون عضوي، وعلى الرغم من هذه الأسس والشروط إلا أن الجزائر لم تعلن ح ط حتى عند وصولنا للمرحلة الثالثة من الجائحة وعلى غرار الجزائر تم إعلان ح ط في العديد من الدول مثل فرنسا، المغرب، تونس ومصر واعتبارها ح ط صحية، وهكذا تم تكييفها القانوني في هاته الدول وتحت هذا الإطار يتم

التمكن من سن قوانين التدابير الوقائية، أما في الجزائر فقد اكتفت بتطبيق إجراءات مقيدة للحريات وكذلك التدابير الوقائية دون اللجوء لح ط.[1]

[1] صياش عبد المالك، دربال إكرام، عن دستورية الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا _كوفيد19_، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 04، العدد02، جامعة بجاية، الجزائر، 2020، ص ص 150 152.

المبحث الثاني :التعليم عن بعد كمظهر للخدمات الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

إن اجتياح فيروس كورونا للعالم أدى إلى شل حركة المواطنين وأثر على كافة المرافق الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، مما أدى إلى عجز في تقديم الخدمات المعتادة وعجز أيضا في تحقيق المصلحة العامة التي هي أساس كل مرفق يقدم خدمة عامة، لذلك تم اللجوء إلى العمل عن بعد لتجنب الآثار السلبية لهذه الجائحة وكذلك لتحقيق الهدف المنشود وهو المصلحة العامة، وهذا ما يتجلى في المطلبين التاليين:

المطلب الأول :التعليم عن بعد كخدمة إلكترونية

إن الإدارة تشوبها الكثير من الاختلالات من عدة نواحي وخاصة من ناحية مواجهة الظروف الاستثنائية وطريقة معالجتها، لذلك تم دمج الرقمنة بعمل الإدارة وأصبح ما يسمى بالإدارة الإلكترونية وهذه الأخيرة تقوم بتقديم الخدمات الإلكترونية لكل مرفق حسب اختصاصه ومن بينها التعليم، وهذا ما دفع بنا إلى التطرق لذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول : الخدمة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا

تتميز الخدمات العمومية بكونها منتظمة وشفافة، لذلك فالتحدي الأساسي في ظل جائحة كورونا هو ديمومة الخدمات العامة في ظل الإغلاق و التباعد خلال فترة تفشي فيروس كورونا وذلك عن طريق التوازن في تقديم الخدمات بالطرق العادية وعبر المنصات الإلكترونية،[1] فالإدارة وجدت لخدمة المواطن دون توقف وفي حالة توقفها يعد إنكار للمصلحة المرجوة، فوجب عليها توفير وتأمين استمرارية الخدمات الإدارية، وعقب تفشي فيروس كورونا تم اتخاذ إجراءات وقائية منها توقف العديد

[1] على سعدي عبد الزهرة جبر، التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة النهرين، العدد الأول، العراق، 2021، ص 385.

من المرافق العامة التي تحدث أثر وتقدم خدمة للفرد تجلى في الدراسة وتحول مسار الخدمة تحت شعار الخدمة عن بعد في إطار الخدمات الإلكترونية.[1]

وعلى سبيل المثال المشرع الجزائري نص في المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 على أن يعطي للمؤسسات والإدارات العمومية الحق في سن إجراءات تحث على العمل عن بعد مع احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها،[2] أي الاعتماد على الإدارة الإلكترونية كحل لاستمرارية الخدمات الإدارية في ظل جائحة كورونا،[3] ولضمان الديمومة للمرفق العام لجأت الدولة الجزائرية للبوابة الإلكترونية كأداة لتقديم الخدمات عن طريق الأنترنت في جميع الأوقات طوال 24ساعة، [4] وتحث على العمل عن بعد وتجلت في العديد الخدمات مثل :

أولا: جعل كل من تسديد الأجور والمستحقات المالية إلكترونيا دون اللجوء إلى التنقل.

ثانيا: تسديد الفواتير (الكهرباء، الماء، الغاز، الأنترنت) إلكترونيا.

ثالثا: تمديد صلاحية بطاقة الشفاء الإلكترونية.

رابعا: الحصول على كشوف النقاط في جميع الأطوار عن طريق فضاءات إلكترونية متخصصة.[5]

ومنه نقول أن غاية العمل عن بعد هو الحد من انتشار فيروس كورونا داخل المرافق العامة سواء كان العامل داخل بيته أو مكتبه مع غياب المستخدمين داخل الإدارة لضمان ديمومة المرفق.[6]

---

[1] علاء الدين أمزيان، الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجا، ماستر الحكامة وسياسة الجماعات الترابية، تطوان، المغرب، د س ن، ص 06.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المرجع السابق.

[3] ونوغي نبيل، التحديات القانونية لفيروس كورونا (كوفيد 19)، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، الجزائر، سبتمبر 2020، ص11.

[4] غربي أحسن، المرافق العامة في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 بين الاستمرارية والتعطيل، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، العدد 03، الجزائر،2020، ص 61.

[5] نافع زينب، شعباني مجيد، الحكومة الإلكترونية السبيل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، مجلة المالية والأسواق، العدد03، الجزائر ،2020، ص 196.

[6] غربي أحسن، المرجع السابق، ص 61.

أما المشرع المغربي فقد تطرق في المرسوم 2/20/343 حول العمل عن بعد بإدارات المملكة المغربية حسب المادة 11 من هذا المرسوم بأن الإدارة هي التي تتحمل كافة التكاليف وخاصة الأجهزة والبرمجيات والاشتراكات والاتصالات وأدوات العمل عن بعد فيما يتعلق بتقديم الخدمة الإدارية.[1]

فالسلطة العمومية دعت إلى التخفيف من عبء الإدارة وكذلك المحافظة على حياة الأفراد وذلك عن طريق الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمة عن بعد، وقد تم اعتماد ذلك خاصة عقب تطبيق الإجراء الاحترازي وهو توقيف التعليم والدراسة الحضورية وتحويلها إلى الدراسة عن بعد.[2]

الفرع الثاني :التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا (التعليم الإلكتروني)

انتشار جائحة كورونا من أهم الكوارث التي تهدد مقومات التربية والتعليم، لأن الأنظمة التقليدية بجميع تقنياتها لم تلب أهداف التعليم في ظل جائحة كورونا، فالتعليم الإلكتروني يحقق بيئة آمنة لكل من الطلبة والأساتذة هذا ما نظمته الإجراءات الوقائية للفيروس وهي التباعد،[3] كما أن التعليم ليس تطبيقا جديدا إنما يعود إلى القرن التاسع عشر، وقد برزت أهمية التعليم الإلكتروني عقب ظهور جائحة كورونا التي أثرت على التعليم التقليدي المتمثل في الحضور سواء أكانوا للطلبة أو الأساتذة.

أولا: أنواع التعليم عن بعد

إن الدراسات التي تختص بمجال التعليم عن بعد عددت للتعليم عن بعد عدة أنواع:

[1] المرسوم رقم 2/20/343 المؤرخ في 29أبريل2020، المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة.

[2] إيمان سامي عبد النبي محمد، جاهزية جامعة دمنهور للتحول الرقمي في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الرابع والأربعون (الجزء الرابع)، مصر ،2020، ص385.

[3] مصعب سمير محمد راشد وآخرون، واقع التعليم الإلكتروني في كليات ومعاهد التربية الرياضية في فلسطين في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، مجلة الابداع الرياضي، المجلد 11، العدد 02، فلسطين، 2020/12/22، ص20.

1/ التعليم التزامني :

أي أن يكون في هذه الحالة المدرس والتلميذ أو الطالب في تواصل مباشر أمام أجهزة الكومبيوتر أو أجهزة التواصل لإجراءات التعلم وذلك عبر محادثات أو تلقي الدروس،[1] ويكون هناك تفاعل بين المعلم والتلاميذ في نفس الوقت لكن يكون هناك اختلاف في مكان تواجد كل من التلميذ والأستاذ،[2]

وللتعليم المتزامن أدوات يرتكز عليها تتمثل في:

أ/ غرف الدردشة (chatting room) : هي غرفة افتراضية لإجراء محادثات تكون بين شخصين أو أكثر ويمكن أن تكون عبر الصوت أو الفيديو.

ب/ الفصول الافتراضية (virtual classroom) : هي فصول تم إنشاءها لمجموعة من المتعلمين والأساتذة كبديل عن الفصول التقليدية وتكون هذه الفصول عبر الأنترنت.

ج/ المؤتمرات عبر الصوت (audio conferencing) : يعتبر تجمع علمي يكون تحت عنوان واضح لمعالجة قضية ما وذلك عبر تقنية التواصل بالصوت.

د/ المؤتمرات عبر الفيديو (conferencing video) : مثل ما تم ذكره في النقطة السابقة، لكن في هذه النقطة تكون عبر تقنية التواصل بالصوت والصورة معا تحت ما يسمى بالفيديو.[3]

---

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، خليل إبراهيم عبد الله شقفة، تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد08، العدد 02، فلسطين، ديسمبر 2020، ص79.

[2] محمد السيد عبد الرحمان، التعليم عن بعد في العالم العربي (الواقع . التحديات . الرهانات)، فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية، الطبعة الأولى، مصر،2021، ص 10.

[3] هدى عماري، التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا المنجزات والتحديات دراسة وصفية تحليلية لمنصة التعليم عن بعد، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة بومرداس، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، بدون سنة، ص08.

2/التعليم الإلكتروني غير المتزامن:

يكون التعليم في هذه الحالة غير مربوط بالوقت إنما مرتبط ببرنامج محدد وتكون الحرية في طريقة التعلم ومكانه إي في التعليم غير المتزامن ليس بضرورة وجود الأستاذ والطالب في نفس الوقت ونفس المكان،[1] ويرتكز هذا النوع من التعليم على جملة من الوسائط الإلكترونية:

أ/ البريد الإلكتروني(email) : هو وسيلة إلكترونية هدفها التبادل الرقمي لرسائل تكون عن طريق الأنترنت تكون بين شخصين أو أكثر.

ب/ الشبكة العنكبوتية (world wide): هي نظام لاختصارات تعمل بالأنترنت ويكمن أن يتصفحها وتنقلها فيها عبر الويب.

ج/ المنتديات الرقمية: هو موقع عبر الانترنت يجمع مجموعة من الأشخاص لهم نفس الهدف المشترك لدخول هذا المنتدى.

د/ الأقراص المدمجة(cd) : عبارة عن قرص يحتوي على معلومات كثيرة يتم استخدامه بواسطة الحاسوب ويمكن العمل به بدون الأنترنت.

هـ/ المحاضرات المسجلة فديو أو صوت: هي دروس تلقى للطلبة لكن تم استعمال الوسائل التكنولوجية بواسطة التسجيل الصوتي أو التصوير عبر فديو تكون مسجلة غير مباشرة.

و/ الأعمال الموجهة إلى الطلبة(google class room) : عبارة عن فوج افتراضي يكون لطلبة لتقديم الأعمال الموجهة.[2]

[1] عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، المرجع السابق، ص 80.

[2] هدى عماري، المرجع السابق، ص 08.

المطلب الثاني :نماذج التعليم عن بعد والمنصات الإلكترونية

في مارس 2020 جاء بيان الذي يدعو إلى غلق كل أبواب المؤسسات التعلمية بسبب جائحة كورونا، فنتج عنه توقف أكثر من مليار ونصف طالب علم، لهذا سعت الدول إلى البحث عن بديل وهو التعليم عن بعد عبر منصة (e_ le earning) ومن بين هذه الدول الجزائر،[1]وذلك ما سيتم تبيانه في الفروع التالية:

الفرع الأول :نماذج التعليم عن بعد في كل من الجزائر والمغرب خلال جائحة كورونا

أولا: في الجزائر

إن التدريس عن بعد يعد إجراء وقائي لمواجهة كورونا، التي من أسباب تفشيه الاحتكاك، وكان الوطن العربي من الداعمين للتعليم عن بعد، ومن بينها الجزائر على اعتبارها من الدول التي تعرضت لفيروس كورونا، فلجأت إلى توقيف الدراسة واللجوء إلى التعليم عن بعد كبديل، فاعتبرت قفزة نوعية في التعليم تجعل الأستاذ والطالب في حيز التعليم الإلكتروني، وهنا يمكن الاستئناس بقول وزيرة التعليم الإيطالية Lucia azzoliatd الذي نص على أنه "لا يمكن استبدال المعلمين والعلاقات التربوية ولكن ليس لدينا خيارات ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم المديرين والمتمدرسين والأولياء والمتعلمين في ضمان سلامتهم ،باستخدام أدوات ووسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على علاقة نابضة بالحياة بين المعلمين والطلاب والحفاظ على رواتبهم" لذلك نستنتج مما سبق أن التحول إلى التعليم الإلكتروني جاء نتيجة ظروف غير مبرمج لها إي دون سابق إنذار،[2] فالتعليم عن بعد كان أول ظهور له في الجزائر من خلال الديوان الوطني لتعليم onefo وأول مدرسة رقمية في

[1] أمنة أحمدي بوزينة، واقع ومستقبل التعليم الإلكتروني في الجزائر بعد تداعيات جائحة فيروس كورونا، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، د س ن، ص 895.

[2] أمبارك أحمد، بكيري محمد أمين، التعليم الإلكتروني :في زمن كورونا :تجربة الجزائرية، تحديات ورهانات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،2019، ص12.

الجزائر عن طريق مؤسسة" إيباد " واتخذت لهذه المدرسة اسم "تربتك"،[1] لذلك نرى أن التعليم الإلكتروني جاء من باب تحسين الخدمة العمومية المتمثلة في التعليم والخروج من أزمة جائحة كورونا بأقل خسائر ممكنة،[2] ومن أجل ذلك تم وضع مجموعة من البرامج التي تساهم في التعليم عن بعد نذكر منها تطبيقblack bord ، تطبيق Edmodo وكذلك se saw كل هذه التطبيقات تدعوا إلى هدف واحد وهو التواصل المباشر أو غير المباشر بين الطلبة والأساتذة عبر العالم الافتراضي وكذلك تصميم المقررات وتصحيح الواجبات وغيرها من المهام التعليمية، كما تم تبني المنصات الإلكترونية لتحقيق ذلك.

ثانيا: في المغرب

إن قانون رقم 17.51 سعى إلى دمج التكنولوجيا في التعليم مع إلزام الدولة بجميع التدابير لتسهيل التعاملات والدراسة، وفي ظل ج ك المغرب وقفت التعليم العادي وسعت إلى انتهاج مسلك التعليم الإلكتروني الذي يتسم بالمرونة وكذلك بتطبيق مبدأ التباعد الذي نصت عليه الإجراءات الوقائية لج ك،[3] فوزارة التعليم الوطنية في المغرب وضعت منصات تعليمية تهدف إلى تقديم الدروس لحفظ سيرورة التعليم ومن أهم منصات التعليم المغربي "talim. M" ،فهي تعطي للأستاذ والتلاميذ حرية التواصل عبر تقنيات التكنولوجيا مثل :النصوص الإلكترونية ، الصوت والفيديو،[4] فالتعليم عن بعد في المغرب يعتبر من أسس قيام الدولة لذلك تم إعطاءه مساحة أكبر لمواصلة التعليم عن طريق جعل المغرب منظومة تكنولوجية كما جعلها أيضا محركا للتنمية البشرية في كافة المجالات، فكل التدابير هي لتسهيل وتمكين المعلمين والمتعلمين من التعليم عن بعد.

---

[1] هدى عماري، المرجع السابق، ص 12.

[2] سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، المجلد 36، العدد03، 2020/07/17، ص585.

[3] إسماعيل مرجي ،التجربة المغربية في التعليم عن بعد، منار الإسلام للأبحاث والدراسات ،4أغسطس 2020، أنظر https://www.islamanar.com/moroccan-experience-in-distance-education/ ، تاريخ الاطلاع، الإثنين 24ماي 2021،ساعة 18:18

[4] علاء الدين أمزيان، المرجع السابق، ص 9.

الفرع الثاني: المنصات الإلكترونية

هي نظام تعليم إلكتروني يقوم على مبدأ التعلم المدمج، وهو مبدأ يرتكز على الدمج بين التعلم في الصف مع المعلم والتعلم عن طريق الأنترنت، فيمكن للمعلم أو المدرب استخدامه لتسهيل عملية التعليم التي يقوم بها في الصف بشكل أفضل وذلك باستخدام تقنيات التعليم المتوفرة في المنصة.[1]

ومن أهم هاته المنصات لدينا:

أولا: منصة موودل Moodle

وهي عبارة عن منصة تعليمية إلكترونية مجانية ومفتوحة المصدر، بمعنى آخر هي نظام يمكن الوصول إليه باستخدام متصفح الويب والذي يسمح بإدارة الدروس عبر الأنترنت (منطقة إيداع المستندات، والأنشطة عبر الأنترنت مع الطلاب والإدارة والتسجيل وحقوق الوصول والتدريس عن بعد...)،[2] أو هو عبارة عن منصة إلكترونية مفتوحة المصدر تم تطويرها لتوفير أداء للتربويين تمكنهم من إنشاء مقررات إلكترونية مع إمكانية التفاعل بين المدرسيين والطلاب، كما تم توفير أداة يمكن من خلالها تقديم المحاضرات بشكل مباشر مع إمكانية تسجيل هذه المحاضرات للمشاهدة في وقت لاحق، كما يوفر أيضا نظام للواجبات يستطيع المدرس من خلالها طرح الواجب الدراسي مع إمكانية إضافة كافة التفاصيل التي تهمه.[3]

مميزات نظام موودل: يتميز هذا النظام بمجموع من المميزات التي تجعل منه نظاما ناجحا وهي:

1/ الواجبات البيتية والمهام: يمكن للمعلم إنشاء الواجبات المنزلية وتقديمها للطلاب إلكترونيا.

---

[1] دحماني فاطمة، استخدامات الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الإلكترونية موودلMoodle والاشباعات المتحققة منها، دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2020/2019، ص27.

[2] أنظر موقع أنترنت، المنصة التعليمية Moodle، http://cours.univ-alger.dz/ ، تاريخ الاطلاع 24 ماي 2021، 16:58.

[3] دليل الطالب لاستخدام نظام التعليم الإلكتروني (موودل)، دائرة التخطيط وتحليل النظم، دليل التعليم الإلكتروني، الجامعة العربية الأمريكية، أنظر https://elearning.aaup.edu تاريخ الاطلاع 24 ماي 2021، 17:30.

2/منتديات النقاش: من خلال إنشاء منتدى علم ورفده بالنقاشات.

3/التقييم والدرجات: يمكن للمعلم أن يقيم ويمنح علامات للطلبة وفق أنظمة متعددة يوفرها النظام.

4/التراسل الفوري: أي إمكانيات متنوعة للتواصل كالرسائل والبريد الإلكتروني.

5/التقويم الدراسي: يمكن إنشاء جدول زمني للفعاليات داخل المقرر الدراسي.

6/الاستطلاعات: أي إنشاء استطلاع للرأي حول موضوع وجمع إجابات المتلقين إلكترونيا.

7/يمكن للنظام الاتصال مع شبكات التواصل الاجتماعي ويمتلك تطبيقات على الهواتف الذكية.[1]

ثانيا: منصة رواق

هي منصة تعليم إلكترونية تهتم بتقديم مواد دراسية أكاديمية مجانية باللغة العربية في شتى المجالات والتخصصات على يد أكاديميين متميزين من مختلف أرجاء العالم العربي،[2] وتعتبر أقدم منصة تعليمية إلكترونية في العالم العربي،[3] وهي تسعى لتنال مكانة الريادة في مجال التعليم عن بعد، وتستهدف الطلبة الجامعيين لدعمهم وتنمية معارفهم في مجال تخصصهم، وتستهدف الموظفين في إطار التكوين المستمر ،كما تستهدف أيضا كل من يجد في نفسه رغبة في نيل العلم والمعرفة لذاتها.[4]

ثالثا: منصة إدراك

[1] أبو عبيدة محمد حمود، إيناس جاسم هادي، أثر استخدام منصة التعليم الإلكترونية MOODLE، على مستوى طلاب قسم المعلومات والمكتبات دراسة تجريبية، مجلة آداب المستنصرية، العدد 87، السودان، أيلول 2019، ص86.

[2] ماجدة إبراهيم الباوي، أحمد باسر غازي، أثر استخدام المنصة التعليمية Google Class roomفي تحميل طلبة قسم الحاسبات لمادة Image Processing واتجاهاتهم نحو التعليم الإلكتروني، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 02، العدد 02، جامعة بغداد، العراق، 2019، ص145.

[3] عبد الرحمن فرج، المصادر التعليمية المفتوحة، أحوال المعرفة 94، السنة الثالثة والعشرون، رجب 1440، مارس 2019، ص80، أنظر https://zenodo.org/record/3384606#.YLQLgWKRg0F، تاريخ الاطلاع 30ماي 2021، 11:07.

[4] محمد زيدان، عبد الرزاق الزرو، فعالية منصة إدراك (Edraak) في تنمية مهارات حل المسائل الهندية لمادة الرياضيات لدى طلبة الصف السابع الأساسي، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية، قسم التربية الخاصة وتكنولوجيا التعليم، عمان، حزيران 2020، ص17.

هي منصة عربية للمساقات مفتوحة المصدر وجاءت هذه المنصة كواحدة من مبادرات مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، وتوفر المنصة الفرصة للطلبة للاشتراك بالمساقات التي تقدمها أفضل الجامعات العالمية مثل جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويمكن للطلبة الحصول على شهادات عند إتمامها، كما يمكن للطلبة الالتحاق بالمساقات العربية التي يقدمها أفضل الأكاديميين في الدول العربية.[1]

ولقد تمت الإشارة في مراجع أخرى إضافة لما تم ذكره، بأنها منصة تم تأسيسها في مايو 2013 ستفتح المجال للالتحاق بمساقات جديدة باللغة العربية لأفضل الأكاديميين العرب لإثراء التعليم عربيا، والجدير بالذكر أن كافة المساقات على هذه المنصة مجانية.[2]

المطلب الثالث: تقييم التعليم عن بعد

يقدم التعليم عن بعد محتوى رقميا يحقق الهدف من التعلم إلكترونيا، وهو تعزيز التعليم الذاتي عند الطالب من خلال اكتساب المعرفة بنفسه وتثبيتها في ذاكرته، إلا أنه يصطدم بالعديد من المعوقات فهو ليس خيارا سهلا لأي دولة فهو عملية تعليمية جديدة محفوفة بالمخاطر والنتائج قد تكون ايجابية أو سلبية، ومن هنا نتطرق إلى هاته الإيجابيات والسلبيات من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: إيجابيات التعليم عن بعد

ويمكن ذكر أهمها:

1) توفير فرصة لأكبر عدد من المتعلمين للاطلاع على الدروس والمحاضرة وتحميلها.

[1] داليه خليل عبد الكريم الشواربة، درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الإلكترونية واتجاهاتهم نحوها، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية، قسم التربية الخاصة وتكنولوجيا التعليم، عمان، كانون الثاني 2019، ص17.

[2] سهام بنت سلمان محمد الجريوي، واقع استخدام الصورة الرمزية (Avatars) في تصميم مقررات المنصات التعليمية الإلكترونية المفتوحة هائلة الالتحاق(MOOCs)، مجلة كلية التربية، جامعة عيش شمس، العدد الواحد والأربعون، الجزء الثالث، القاهرة(مصر)، 2017، ص30.

2) توفير الوقت المبذول للوصول لمكان المدرسة، وتوفير مصاريف شراء اللوازم الدراسية.

3) عدم حصر المتعلم في منطقة جغرافية معينة، وبذلك تزداد اختيارات البرامج الدراسية بالنسبة له.

4) توفير فرصة أكبر للمتعلمين غير القادرين على الحضور، كذوي الاحتياجات الخاصة من التعلم في جامعات في مستوى تطلعاتهم.

5) توفير المقاييس المدرسة على الإنترنت، مما يضمن سهولة الوصول لها، في أي وقت ومن أي مكان.[1]

6) تقديم البديل المرن للطلبة، عوضا عن التعليم التقليدي.

7) منح الطلاب فرص أكبر في تحصيل العلم.

8) تحسين المهارات الفكرية المستقلّة لدى الطلاب.

9) عدم الحاجة لوجود الطالب والمدرس في المكان نفسه لتبادل المعلومات.[2]

10) توظيف الوسائط المتعددة (صوت، صورة، نصوص، لون) في عملية التعليم، مما يساعد المتعلم على التفاعل معها بالعديد من حواسه، وصقل مهاراته الفكرية.

11) التعليم الإلكتروني يجعل الطلبة يفكرون بشكل خلاق للوصول إلى الحلول.

12) التعليم الإلكتروني هو النظام المناسب لتعليم الكبار، وتدريب الموظفين الذين قد لا تسمح لهم ظروفهم بالتوجه للجامعات، وبذلك توسيع نطاق التعليم والتدريب.

[1] زايد محمد، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد04، المركز الجامعي نور البشير، البيض(الجزائر)، 2020، ص ص493 494.

[2] أنظر موقع أنترنت، فوائد التعليم عن بعد https://baytdz.com ، تاريخ الاطلاع 22ماي 2021، 13:11

13) الملاءمة والمرونة التي يوفرها التعليم الإلكتروني من حيث تمكين المتعلم من اختيار الوقت المناسب له للتعلم، وكذلك اختيار المكان الذي يريد.[1]

ومن منظورنا الشخصي فإن التعليم عن بعد يوفر الكثير من الإيجابيات التي تجعل منه محط اهتمام وانتشار كبير في العالم، أبرزها كونه يحافظ على الصحة العامة وذلك لأهميته في تقليل فرص التقارب الجسدي وبالتالي تقليل فرصة تناقل العدوى بالفيروسات المختلفة والتي من أبرزها فيروس كورونا المنتشر في جميع أنحاء العالم حاليا، دون أن ننسى أهمية وجود الرغبة لدى الطلاب في الدراسة، التي ممكن أن تنخفض مع ابتعاد الطلاب عن الجامعات والجو الدراسي، خاصة وأن المتعارف عليه منذ القدم أن العلم يؤخذ من أفواه العلماء مباشرة وليس من الأوراق أو ما يشابهها.

الفرع الثاني: سلبيات التعليم عن بعد

1/ عدم توافر الأمن التام في التعليم الإلكتروني، خاصة وأن هناك العديد من المواقع التي لا تهدف إلى تحقيق الجانب المالي وليس العلمي.

2/ الحاجة المستمرة لتدريب أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين في كافة المستويات.

3/ تعثر الطلاب في متابعة المنهج إذا لم يكن هناك تعليمات واضحة.

4/ ضعف بعض اتصالات الأنترنت وقدم أجهزة الحاسوب يعطل سير العملية التعليمة.

5/ عدم قدرة الهيئة التدريسية على متابعة الطلاب المشاغبين أثناء تنفيل التعليم الإلكتروني.[2]

6/ اقتصار العديد من اختبارات البرامج التعليمية على الأسئلة الموضوعية.

[1] بثينة سيواني، واقع استخدام الأساتذة لتقنيات التعليم الإلكتروني في تدريس الطلبة بالجامعة دراسة ميدانية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي(الجزائر)، 2018/2017، ص38.

[2] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، خليل إبراهيم عبد الله شقفه، المرجع السابق، ص81.

7/ يفتقد للحضور الإيجابي للمؤسسة التعليمية بوصفها هيئة تربوية تؤدي دورا في التنشئة الاجتماعية والأخلاقية للمتعلمين.

8/ يحجم التعليم الإلكتروني دور المعلم كونه المؤثر الرئيس في النشاط التربوي التعليمي.[1]

9/ إيجاد بعض الصعوبات في إلغاء التعليم التقليدي بشكل كامل.

10/ قلة الإداريين المؤهلين لقيادة العملية التعليمية عن بعد لافتقارهم للخبرة اللازمة.

11/ صعوبة الاتصالات مع المؤسسة وعدم إيجاد الدعم والرد عن الاستفسارات بسرعة كافية.

12/ معوقات تتعلق بأفراد المجتمع حول عدم وعيهم بأهمية التعليم عن بعد.

13/ رفض بعض المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس إدخال التكنلوجيا الحديث واعتمادهم على التعليم التقليدي.[2]

وقد ذكرت دراسة (Anderson) بأن قلة التدريب أكثر العوامل إعاقة، إضافة إلى قلة الوقت، وضعف الدعم المالي اللازم لتوظيف هذا النظام، إضافة إلى قلة الخبراء ،وقد ألحق (المزين) بأن عدم وضوح أنظمة هذا النظام، وقلة توافر الخبراء في المجال، وعدم توفر السرية حيث أن اختراق المحتوى تعد من معوقات وصعوبات هذا النظام.[3]

إن تعميم التعليم عن بعد على جميع أنحاء المنطقة يعتبر أكبر سلبية، وذلك لصعوبة تحقيقها كونها لا تتوفر عند جميع العائلات شبكة أنترنت وإن توفرت فضعفها محتمل مع انقطاعها المستمر، وكما نعرف جميعنا بأن التفاعل في الحصة يلعب دورا هاما وغيابه يطفئ الحماس لدى الطالب وهذا ما يحدث مع التعليم عن بعد.

[1] هدى عماري، المرجع السابق، ص7.

[2] أنظر موقع أنترنت، منصة بلاك بورد السعودي، معوقات التعليم عن بعد https://blackboard-sa.com، تاريخ الاطلاع 22ماي 2020، 21:55.

[3] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، خليل إبراهيم عبد الله شقفه، المرجع السابق، ص82.

ملخـــص:

في ديسمبر من عام 2019 ظهر فيروس مستجد يسمى كوفيد 19، وهو فيروس شديد الخطورة ومعدي، ينتقل سواء عن طريق اللمس أو عبر الهواء، مما دعا إلى إعلان حالة طوارئ، واعتبارها حالة من الحالات الاستثنائية التي تستدعي التدخل السريع لتجنب الآثار الوخيمة التي يمكن أن يسببها هذا فيروس.

فهذا الظرف الاستثنائي أصبح ذو اهتمام كبير في وضع التدابير الوقائية لتجنبه، مما أدى إلى تسليط الضوء على الإدارة لكثرة تعاملاتها مع المواطنين، وحرصا على سلامتهم لجأت الدول إلى الإدارة الإلكترونية، لأننا يمكن اعتبارها من الإجراءات الوقائية خلال تقديم الخدمات الإدارية عبر شبكة الأنترنت لتجنب الاحتكاك وتحقيق التباعد الاجتماعي الذي تدعو إليه الإجراءات والتدابير والوقائية حاليا. ومن أهم تطبيقات الإدارة الالكترونية كان انتهاج العمل عن بعد، وكذلك التعليم عن بعد "التعليم الإلكتروني " وذلك للمحافظة على دوام استمرارية الخدمات الإدارية وأيضا استمرارية الموسم الدراسي وعدم توقفه، حيث لجأت الدولة إلى التكنولوجيا في تحقيق ذلك ووضعت منصات إلكترونية تعليمية أخذت محل المعلم، ومن أهمها منصة موودل modell.

وعلى الرغم من الكم الهائل من الاجتهاد المبذول من طرف الجهات المختصة لإنجاح فكرة التعليم عن بعد إلا أنها تخللتها العديد من المعوقات التي عطلت سيرها

الخاتمـــــة:

تعتبر الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات الإلكترونية، والتحول من الحضور الشخصي للمواطنين والإداريين في مؤسسات الإدارية، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية، وتنطلق من استخدام وسائل التكنولوجيا في التواصل بين الإدارة والمواطن بدلا من التعامل التقليدي عن طريق الورق، لهذا أصبح للإدارة الإلكترونية مكانة هامة خاصة بعد التطور الملحوظ في المجال التكنولوجي وسعي الدولة لتطبيقها كمظهر من مظاهر الترقية الإدارية على اعتبار الإدارة الإلكترونية تتميز بالسرعة والجودة عالية من ناحية تقديم الخدمات.

فالإدارة الإلكترونية لها الفضل الكبير في تقديم الخدمات بسرعة وكذلك الشفافية والمصداقية، كما أنه أصبح لها دورا أساسيا في الظروف الاستثنائية خاصة خلال جائحة كورونا (كوفيد 19)، إن الأساس الوقائي لهذه الجائحة وهو التباعد الاجتماعي، مما فرض إلزامية التحول نحو الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة الإدارية والتعليمية، حيث أنه لا سبيل لتقديم هذه الخدمة إلا عن طريقها لما تتميز به من تعاملات افتراضية، أي أن المواطن يستطيع طلب خدمته من الإدارة دون اللجوء للحضور الشخصي، الإدارة الإلكترونية تضفي نتائج إيجابية على العمل الإداري خلال الظروف الاستثنائية الراهنة (فيروس كورونا).

كما أن مشروع الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية يعتبر طفرة جديدة للمؤسسات الإدارية التي تقدم الخدمات العمومية، فهي ليست إدارة تدير شؤون الدولة في الظروف الاستثنائية إنما تعتبر بديلا عن الإدارة التقليدية، فهي تعتبر أسلوبا جديدا في العمل الإداري والتنظيمي، يحقق قدرا من النضج الإداري، وتسهيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات الإدارية خلال جائحة كورونا، عن طريق توفير المعلومات بشكل متكامل وسريع، وجعلها سمة مميزة للإدارات العمومية.

خـاتمـة

وأهم تطبيق في الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية خاصة جائحة كورونا هو التعليم عن بعد "التعليم الإلكتروني" فهو إحدى التدابير الاستعجالية التي طبقتها الدولة كبديل عن التعليم الحضوري. إذا يمكننا أن نستخلص من هذا الموضوع مجموعة من **النتائج** التي سنوضحها في النقاط التالية:

1/ الإدارة الالكترونية هي بديل جيد وجديد يعيد النظر في علاقة الفرد بالمؤسسات الإدارية خاصة خلال الظروف الراهنة في العالم والجزائر على سبيل التحديد، وتحويلها لروابط افتراضية، بما يحسن من سرعة الاستجابة ويقي من مخاطر الجوائح يزيد من مستوى الفعالية لدى الأجهزة والمنظمات الحكومية.

2/ تظهر أهمية الإدارة الإلكترونية وخدماتها في الظروف الاستثنائية التي تأتي لتفرض قيودا على الحريات والأفراد، مما يترتب على التقيد إعدام المصلحة العامة لهذا تم تفعيل الإدارة الإلكترونية لكيلا يكون هناك أي عجز خدماتي خلال الظروف الاستثنائية.

3/ توفر كل متطلبات الإدارة الإلكترونية بالرغم من تعرضها للعديد من العقبات.

4/ عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية طلبات العملاء على ايصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الأنترنت.

5/ التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة الى أخرى.

6/ محدودية الانتشار واستخدامات الأنترنت في الجزائر.

7/ ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري.

8/ ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا في برامج الإدارة الإلكترونية.

9/ عدم ملاءمة الأنظمة واللوائح المعمول بها وقصور التشريعات والقوانين.

10/ قلة العناصر البشرية المدربة والقادرة على التعامل مع هذه التقنية الجديدة.

11/ تكلفة استخدام الشبكة العالمية للأنترنت.

12/ كما أن تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم عن بعد يعتبر تقدم نوعي خاصة عقب جائحة كورونا، مما يتجلى النهوض بمفهوم التعليم عن بعد القائم على الاتصال غير المباشر، وتقديم الدروس الافتراضية على الشبكة والسعي إلى تطوير خدمة التعليم عن بعد والتصدي لكل الصعوبات والصعوبات، وعدم الاقتصار على إتاحة عمليات التسجيل الأولية فقط على شبكة الإنترنت وذلك لاجتناب الاحتكاك، لكنه واجه العديد من العقبات من بينها صعوبة التواصل بين الأستاذ والطلبة وغيرها.

13/ وأخيرا نخرج بنتيجة أخيرة، أن الإدارة الإلكترونية هي آلية في ترقية المرافق الإدارية وتلعب دوراً أساسيا خلال الظروف الاستثنائية بسبب سرعتها ومرونتها وكذلك تحافظ على مصداقية وشفافية الإدارية.

من خلال هذه الحوصلة ومجموعة النتائج المتوصل إليها حول دور الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا، نطرح **التوصيات** التالية:

1/ ضرورة تشجيع إقامة البنى الأساسية الإلكترونية من حيث توفير أجهزة الحاسوب وربط الشبكات وإدارتها المختلفة كخطوة أولى نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المصالح الإدارية وعلى كل المستويات.

2/ الإسراع في تجسيد كل المشاريع الإلكترونية، وإصلاح كل القوانين لاسيما ما يتماشى مع التطور.

3/ تسهيل عملية الولوج إلى مثل هذه التطبيقات الإلكترونية مما يسمح لهم بقضاء مصالحهم دون عياء وربحا للوقت.

4/ تقوية التدفق الإلكتروني (الأنترنت) لتسهيل خدمة التعليم عن بعد، وباقي الخدمات الإلكترونية.

5/ رفع مستوى العناصر البشرية المتعاملة مع هذه التقنية الجديدة عن طريق التدريب المستمر.

6/ إقامة دورات تكوينية وورشات تدريبية للهيئة التدريسية، لرفع مدارك الأساتذة والطلبة العلمية وخبراتهم المعرفية في أدبيات التعليم الإلكتروني.

7/ تدريب الطلبة على الاستفادة من برامج التعلم متعدد المداخل بغية إكسابهم مهارات التعلم بحسب القدرات الذاتية والكفاءات الفردية.

❖ **تم بحمد الله**

❖ **بتاريخ:02 جوان 2021**

قائـــمة المصـــادر والـمراجـــع:

أولا المصـــادر:

I _الدستور

تعديل دستور الجزائري 2020 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 251.20، المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15سبتمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 54 بتاريخ 16 سبتمبر 2020.

II _المراسيم

1/ مرسوم التنفيذي رقم 20–69 المؤرخ في 26رجب 1441 الموافق ل 21مارس2020، المتعلق بتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا ومكافحته.

2/ المرسوم التنفيذي رقم 20_70 المؤرخ في 29 رجب 1441 الموافق ل 24مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا ومكافحته.

3/ المرسوم رقم 2/20/343، المؤرخ في 29 أفريل2020، المتعلق بالعمل عن بعد بإدارات الدولة المغربية.

ثانيا: المراجع

I _الكتـــب

1/ بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية(القاهرة)، 2016.

قائمة المصادر والمراجع

2/ حمد بن سيف الهمامي، حجازي إبراهيم، التعليم عن بعد مفهوم أدواته استراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بيروت، 2020.

3/ حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان(الأردن)، 2014.

4/ خالد خليل الظاهر، القضاء الإداري ديوان المضالم في المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، سنة 2009.

5/ سمير عثمان اليوسف، نظرية الظروف الطارئة وأثر في التوازن المالي للعقد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان ،2005.

6/ علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2008.

7/ عمر أحمد أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم، هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8/ فداء حامد، الإدارة الإلكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015.

9/ فريد كورتل اسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، ط 1، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015 .

10/ محمد السيد عبد الرحمان، التعليم عن بعد في العالم العربي (الواقع . التحديات . الرهانات)، فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية، ط1، مصر،2021.

11/ محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2009.

12/ محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.

13/ نبيل ونوغي، التحديات القانونية لفيروس كورونا (كوفيد 19)، المركز الجامعي سي الحواس، برايكة، الجزائر، الطبعة 2020.

14/ نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004.

II _المجلات والمقالات والحوليات:

أ _ المجلات

1/ أبو عبيدة محمد حمود، إيناس جاسم هادي، أثر استخدام منصة التعليم الإلكترونيةMOODLE ، على مستوى طلاب قسم المعلومات والمكتبات دراسة تجريبية، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، الأنثروبولوجيا والاجتماع، مجلة آداب المستنصرية، العدد 87، العراق، أيلول 2019.

2/ أحسن غربي، المرافق العامة في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 بين الاستمرارية والتعطيل، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 03، جامعة 20أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر،2020.

3/ أحمد أمبارك، بكيري محمد أمين، التعليم الإلكتروني :في زمن كورونا :تجربة الجزائرية، تحديات ورهانات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر،2019.

4/ أحمد عبد الحسين الأمارة، الإدارة الإلكترونية وافاق تطبيقها، دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الكوفة، جامعة الكوفة البحث والتطوير، العراق، د س ن.

5/ أسماء كرغلي، بلوناس عبد الله، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكترونية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، الجزائر ،2021/3/3.

6/ إسماعيل جابوري، نظرية الظروف الاستثنائية وضوابطها في القانون الدستوري الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد14، جانفي 2016/2017، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2016

7/ إيمان ساي عبد النبي محمد، جاهزية جامعة دمنهور للتحول الرقمي في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم، مجلة كلية التربية، العدد الرابع والأربعون (الجزء الرابع)، جامعة عين شمس، مصر،2020.

8/ باية سكاكي، إشكالية الموازنة بين السلطة والحرية في الظل الظروف الاستثنائية، إشكالية الموازنة، المجلة النقدية، د ب ن، د س ن.

9/ زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق، المجلد16، العدد 1، جامعة النهرين، العراق، 2014.

10/ سعيدة عزوز، نسيمة مقبل، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا_، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد08، الجزائر، ديسمبر 2018.

11/ سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19) ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، المجلد 36، العدد03، 2017/2016.

12/ سليماني السعيد، مداخلة انعكاسات نظرية الظروف الاستثنائية على الرقابة القضائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، د س ن.

13/ سهام بنت سلمان محمد الجريوي، واقع استخدام الصورة الرمزية (Avatars) في تصميم مقررات المنصات التعليمية الإلكترونية المفتوحة هائلة الالتحاق(MOOCs)، مجلة كلية التربية، العدد الواحد والأربعون، الجزء الثالث، جامعة عيش، القاهرة(مصر)، 2017.

14/ شهبوب مسعود، الحماية القضائية للحريات الأساسية في الظروف الاستثنائية، محاضرة ألقيت في ندوة وساطة الجمهورية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، وهران، الجزائر، نوفمبر 1997.

15/ شهرزاد مناصر، عبد العالي حاحة، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد01، أفريل2019، الجزائر،2019.

16/ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، خليل إبراهيم عبد الله شقفة، تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد08، العدد02، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، 2020.

17/ عبد العزيز شملال، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد02، جامعة أم البواقي، الجزائر، سبتمبر2019.

18/ عبد المالك صياش، إكرام دربال، عن دستورية الإجراء المتخذ لمواجهة فيروس كوفيد19، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 04، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، 2020.

19/ على سعدي عبد الزهرة جبر، التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، جامعة النهرين، العراق، 2021.

20/ علي هادي حميدي الشكراوي، إسماعيل صعصاع غيدان البديري، التنظيم القانونية للأنظمة الاستثناء (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق لحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد6، العدد 3، السنة السادسة، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2014.

21/ غنية نزلي، دور الادارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، جانفي 2016 الجزائر،2016.

22/ ماجدة إبراهيم الباوي، أحمد باسر غازي، أثر استخدام المنصة التعليمية Google Class room في تحميل طلبة قسم الحاسبات لمادة Image Processing واتجاهاتهم نحو التعليم الإلكتروني، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المجلد 02، العدد 02، جامعة بغداد، العراق، 2019.

23/ محمد زايد، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد04، المركز الجامعي نور البشير، البيض(الجزائر)، 2020.

24/ مديحة الفحلة، نظرية الظروف الاستثنائية بين مقتضيات الحفاظ على النظام العام والتزام حماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد وهران، العدد الرابع عشر، الجزائر، د س ن.

25/ مصعب سمير محمد راشد وآخرون، واقع التعليم الإلكتروني في كليات ومعاهد التربية الرياضية في فلسطين في ظل جائحة كورونا كوفيد 19 من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، مجلة الابداع الرياضي، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2020.

26/ نافع زينب، شعباني مجيد، الحكومة الإلكترونية السبيل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، مجلة المالية والأسواق، العدد03، الجزائر،2020.

27/ هدى بوقطاية، حالة الظروف الاستثنائية كاستثناء على مبدأ سمو الدستور، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2020.

28/ هدى عماري، التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا المنجزات والتحديات دراسة وصفية تحليلية لمنصة التعليم عن بعد، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة بومرداس، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، د س ن.

ب _ المقــالات

1/ أمنة أحمدي بوزينة، واقع ومستقبل التعليم الإلكتروني في الجزائر بعد تداعيات جائحة فيروس كورونا، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، د س ن.

2/ إسماعيل مرجي، التجربة المغربية في التعليم عن بعد، منار الإسلام للأبحاث والدراسات ،4أغسطس 2020،

https://www.islamanar.com/moroccan-experience-in-distance-education/

3/ عبد الرحمن فرج، المصادر التعليمية المفتوحة، أحوال المعرفة 94، السنة الثالثة والعشرون، رجب 1440، مارس 2019.

4/ خالد تلعيش، نوال لوصيف، جائحة كورونا والتأثير على الحريات الأكاديمية والعلمية والإبداع، المؤتمر الدولي: جائحة جديد كورونا للقانون الجديد، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة (الجزائر)1، سبتمبر 2020.

ج _ الحوليات

1/ مليكة موساوي، مقتضيات إبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كوفيد19، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد19، كليو الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس/ المدية(الجزائر)، 2017/2016.

2/ منصر نصر الدين، التصدي للوباء العالمي كورونا(كوفيد19) من خلال وسائل الضبط الإداري العام في الجزائر1، حوليات جامعة الجزائر، المجلد34، عدد خاص: القانون وجائحة كورونا (كوفيد19)، جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، 2020.

3/ موساوي مليكة، مقتضيات إبرام الصفقات العمومية في ظل جائحة كوفيد19، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد19، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس/ المدية، الجزائر، 2020.

III _الأطروحـــات والرسائل والمذكرات

أ _الأطروحات

1/ إسماعيل فريجات، اليات تطور الجماعات الاقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص تنظيم إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2020/2019.

2/ سهام رابحي، تحسين الخدمة العمومية على مستوى الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة باتنة1، الجزائر، 2019/2018 .

3/ سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الاقليمية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص إدارة محلية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2018/2017.

4/ عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، اطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع تخصص إدارة وعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

5/ فاطمة موساوي، الرقابة على السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية في الأنظمة القانونية الجزائرية والفرنسية والمصرية، كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر، الجزائر،2017/2016.

6/ نجاح غربي، حماية الحقوق والحريات في حالة الضرورة بين الرقابة الدستورية ورقابة القاضي الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016/2015.

ب _الرسائل

1/ بوبكر إدريس، الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، فرع القانون الدستوري، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2005/2004.

2/ حياة غلاي، حدود سلطات الضبط الإداري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام المعمق، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر ،2015/2014.

3/ خليل عبد الكريم الشوارية دالية، درجة استخدام طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية الخاصة للمنصات التعليمية الإلكترونية واتجاهاتهم نحوها، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية، قسم التربية الخاصة وتكنولوجيا التعليم، كانون الثاني 2019.

4/ عبد الرحمان تقيده، نظرية الظروف الاستثنائية لنظام القانوني الجزائري، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، الجزائر ،1990.

5 /محمد زيدان، عبد الرزاق الزرو، فعالية منصة إدراك (Edraak) في تنمية مهارات حل المسائل الهندية لمادة الرياضيات لدى طلبة الصف السابع الأساسي، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم التربوية، قسم التربية الخاصة وتكنولوجيا التعليم، الأردن، حزيران 2020 .

6 /نجاة تميمي، حالة الظروف الاستثنائية وتطبيقاتها في الدستور الجزائر، بحث للحصول على شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2003/2002.

7/ عبد الحفيظ بن بكاي، الحريات العامة في الظروف الغير عادية في ظل الدستور الجزائري، جامعة باتنة، معهد العلوم القانونية، 1996/11/28، الجزائر ،1996.

ج _المذكرات

1/ بثينة سيواني، واقع استخدام الأستاذ لتقنيات التعليم الإلكتروني في تدريس الطلبة بالجامعة دراسة ميدانية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي(الجزائر)، 2018/2017.

2/ بسمة منوار، مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية امشدالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محند أولحاج لبويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017

3/ توفيق مريشة، تريعة بسمة، تأثير نظرية الظروف الاستثنائية على ممارسة الحريات العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر،2016.

4/ جلول مولدي، حماية الحقوق والحريات أثناء حالة الطوارئ في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة لنيل رسالة الماجستير في القانون العام، فرع قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2009 /2010.

5/ حمزة نقاش، الظروف الاستثنائية والرقابة القضائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة وإقليمية القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ،2011/2010.

6/ شهرزاد رمون، ترقية الخدمة العمومية بالمرفق العام في ظل الإدارة الإلكترونية عصرنة الجماعات المحلية نموذجا، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2017/2016.

7/ شهيناز بلجيلح، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة التجربة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة المسيلة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013/2012 .

8/ رضوان بوشفيرات، بوعبد الله علي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية: دراسة حالة بلدية الشقفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2018/2017.

9/ راضية بركايل، مبدأ المشروعية في ظل الظروف الاستثنائية للدولة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص القانون، مدرسة الدكتوراه للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ،2020.

10/ عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

11/ فاطمة دحماني، استخدامات الطلبة الجامعيين للمنصات التعليمية الإلكترونية موودل Moodle والإشاعات المتحققة منها، دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2020/2019.

12/ فؤاد بوخميس، تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية على الأعمال القانونية للإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2017/2016.

13/ محمد العيد بالهادف، الرقمنة الإدارية لتعزيز الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، 2019/2018 .

14/ محمد بن عله، عبيدي ابتسام، الرقابة البرلمانية والقضائية على أعمال الإدارة في الحالات الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،2020/2019.

15/ نوال بلمرابط، بولنوار نسيمة، الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر،2019/2018.

16/ نور الهدى سعيدات، السلطة التقديرية للإدارة في ظل الظروف الاستثنائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ،2017/2016.

د_ البحوث

1/ علاء الدين أمزيان، الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجا، ماستر الحكامة وسياسة الجماعات الترابية، تطوان، المغرب، د س ن.

IV _المواقـــــــع

1/ موقع أنترنت، المنصة التعليميةMoodle ، /http://cours.univ-alger.dz.

2/ موقع أنترنت، فوائد التعليم عن بعدhttps://baytdz.com .

3/ موقع أنترنت، منصة بلاك بورد السعودي، معوقات التعليم عن بعدhttps://blackboard-sa.com .

4/ دليل الطالب لاستخدام نظام التعليم الإلكتروني (موودل)، دائرة التخطيط وتحليل النظم، 5 . دليل التعليم الإلكتروني، الجامعة العربية الأمريكية، أنظر https://elearning.aaup.edu

6/ دليل الإجراءات الصحية لتوقي من فيروس كوفيد19، للاستئناف الموجه للعمل الدليل العام، الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، أفريل2020.

الفهـــــــرس:

المقدمة.....أ. ب.ج.د.هـ

الفصل الأول: الإطار التنظيمي لدور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية.....13.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.....14.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية.....14.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة.....14.

الفرع الثاني: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونية.....19.

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية.....20.

الفرع الرابع: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية.....21.

الفرع الخامس: وظائف الإدارة الإلكترونية.....21.

المطلب الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية.....23.

الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر.....23.

الفرع الثاني: الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.....25.

الفرع الثالث: الإدارة الإلكترونية في تونس.....26.

الفرع الرابع: الإدارة الإلكترونية في فلسطين.....26.

المبحث الثاني: مفهوم نظرية الظروف الاستثنائية.....27.

المطلب الأول: تعريف نظرية الظروف الاستثنائية..... 27.

الفهرس

الفرع الأول: التعريف القضائي لنظرية الظروف الاستثنائية.....28.

الفرع الثاني: التعريف الفقهي لنظرية الظروف الاستثنائية.....30.

الفرع الثالث: ضوابط نظرية الظروف الاستثنائية.....31.

المطلب الثاني: حالات نظرية الظروف الاستثنائية.....33.

الفرع الأول: حالة الحرب.....33.

الفرع الثاني: حالة الطوارئ والحصار.....34.

الفرع الثالث: الحالة الاستثنائية.....38.

الفصل الثاني: الإطار العملي لدور الإدارة الإلكترونية خلال جائحة كورونا" التعليم عن بعد كنموذج".....41.

المبحث الأول: جائحة كورونا كحالة استثنائية..... 42.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا (كوفيد 19) .....42.

الفرع الأول: تعريف جائحة كورونا.....42.

الفرع الثاني: مواجهة الجزائر لجائحة كورونا.....44.

المطلب الثاني: التدابير المتخذة ضد تفشي وباء كورونا .....44.

الفرع الأول: الحجر المنزلي.....44.

الفرع الثاني: التعليق.....45.

المطلب الثالث: التكييف القانوني لجائحة كورونا.....46.

الفهرس

الفرع الأول: جائحة كورونا كحالة استثنائية.....46.

الفرع الثاني: جائحة كورونا كحالة طوارئ.....46.

المبحث الثاني: التعليم عن بعد كمظهر للخدمات الإلكترونية .....47.

المطلب الأول: التعليم عن بعد كخدمة إلكترونية.....47.

الفرع الأول: الخدمة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا.....47.

الفرع الثاني: التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا.....49.

المطلب الثاني: نماذج التعليم عن بعد والمنصات الإلكترونية.....52.

الفرع الأول: نماذج التعليم عن بعد في كل من المغب والجزائر خلال جائحة كورونا.....52.

الفرع الثاني: المنصات الإلكترونية.....54.

المطلب الثالث: تقييم التعليم عن بعد.....56.

الفرع الأول: إيجابيات التعليم عن بعد.....56.

الفرع الثاني: سلبيات التعليم عن بعد.....58.

الخاتمة.....61.

قائمة المصادر والمراجع.....65.

الفهرس.....79

الملخص بالعربية

إن التطور لحق بركب الإدارة التقليدية وتحولها للإدارة الإلكترونية، وذلك لمميزاتها العديد كالسرعة والدقة والشفافية، فالإدارة الإلكترونية تعتمد في خدماتها على شبكة الأنترنت فهي تعتبر إدارة افتراضية، ومن أهم أهدافها السرعة في التعاملات، ومن أهم وظائفها أيضا الرقابة والتخطيط والتوجيه والتنظيم.

ولقد تم تداول الخدمة الإلكترونية في العديد من المؤسسات الإدارية، كما أنه تم تجربتها في العديد من الدول من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، تونس، فلسطين، إذ تعبر هذه الإدارة من أهم المؤسسات الخدماتية خلال الظروف الاستثنائية، فهذه الأخيرة هي نظرية الظروف الطارئة التي تضرب الدولة في وقت غير مخطط له، ولقيامها يجب أن تتوفر على شروط حددها المشرع في ثلاث نقاط وأهمها قيام الظرف الاستثنائي وكذلك أن يكون الهدف الأساسي هو المصلحة العامة، ومن أهم الظروف الاستثنائية التي ضربت العالم حاليا هي جائحة كورونا التي تعتبر فيروس مستجد تم اكتشافه في ووهان بالصين في أواخر سنة2019 كما امتد إلى بقية بلدان العالم وهذا الفيروس هو فيروس شديد الخطورة فهو سريع الانتشار، لذلك تم وضع مراسيم و تدابير وقائية، كما اعتبرت الإدارة الإلكترونية من أهم التدابير للوقاية من انتشار جائحة كورونا على أساس أنها تطبق مبدأ التباعد وذلك بتقديم الخدمات عن بعد ومن أهم تطبيقات الإدارة الإلكترونية خلال جائحة كورونا هي التعليم عن بعد وتجنب عرقلته وتوقفه، ويكون هذا التعليم عبر المنصات الإلكترونية أهمها منصة موودل modell لكن على الرغم من كافة الإجراءات لإنجاح تعليم عن بعد إلا أنه تعرض لمعيقات أهمها ضعف البنيه الرقمية لبعض الدول.

abstract

English abstract:

The traditional administration has been developed and transformed into an electronic administration because of its many advantages such as speed, accuracy and transparency. Electronic management depends in its services on the Internet, as it is considered a virtual administration, and one of its most important objectives is speed in transactions, and one of its most important functions is control, planning, direction and regulation.

The electronic service has been circulated in many administrative institutions, and has been tested in many countries, the most important of which are the United States of America, Tunisia, and Palestine, where this administration bypasses one of the most important service institutions in exceptional circumstances. The latter is the theory of emergency conditions that strike the state at an unplanned time, for its establishment, it must meet the conditions set by the legislator in three points, the most important of which is the establishment of the exceptional circumstance, as well as the primary goal being the public interest. The rest of the world, and this virus is a very dangerous virus, it is rapidly spreading, so decrees and preventive measures were put in place, and electronic management was considered one of the most important measures to prevent the spread of the Corona pandemic on the basis that it applies the principle of distance by providing services remotely and among the most important applications of electronic

abstract

management during The Corona pandemic is distance education and avoiding obstructing it and stopping it, this education is via electronic platforms, the most important of which is the Moodle platform, but despite all the procedures for the success of distance education, it has been exposed to obstacles, the most important of which is the weak digital infrastructure of some countries.